السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

المفرقعات في شوارع دمشق.. متعة مؤذية تزرع الخوف بين الصغار والكبار

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في أزقة وشوارع دمشق القديمة والحديثة، لم يعد صوت الألعاب النارية والمفرقعات يقتصر على أعياد الميلاد أو الاحتفالات الرسمية كما كان في الماضي، بل أصبح من الظواهر اليومية التي تُشعل القلق بين الأهالي. أصوات الانفجارات الصغيرة والمفرقعات المفاجئة لم تعد مجرد ضجيج، بل أصبحت تهدد سلامة الأطفال والبالغين على حد سواء، خاصة مع انتشار مسدسات الخرز والعاب نارية غير خاضعة للرقابة بين أيدي الصغار، ما قد يؤدي إلى إصابات بالغة مثل فقدان العين أو حروق وجروح. على الرغم من الحظر القانوني الواضح لهذه التجارة، وحملات الأجهزة الأمنية المتكررة لمراقبة الأسواق ومنع دخولها، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه المواد تجد طريقها بسهولة إلى المحال والأسواق الشعبية، لتصل إلى أيدي الأطفال كما لو كانت «قنابل موقوتة» تهدد السكينة العامة في العاصمة التي ما زالت تتعافى من سنوات الحرب والدمار.

في حي الميدان، يعبر الأهالي عن استيائهم بشكل واضح، إذ يقول أحد السكان: «الليل أصبح لا يعرف الهدوء، أصوات المفرقعات تصم الآذان، نحن الكبار نخاف منها فكيف الأطفال؟» ويضيف: «الأمر لم يعد يحتمل، والأمن لو كثف مراقبته لكانت النتائج أفضل بكثير». وتتكرر هذه الشكاوى في أحياء أخرى مثل الشاغور، القصور، والقصاع، وحتى في مناطق راقية مثل أبو رمانة والقطيفة، حيث أصبح صوت المفرقعات جزءاً من المشهد اليومي، يشبه أحياناً طلقات الرصاص.

الأهالي يؤكدون أن المفرقعات الحالية أشد خطورة من سابقاتها، فهي أقوى وأكثر قدرة على التسبب بإصابات جسدية، خصوصاً للأطفال الذين ينجذبون إليها بلا وعي لمخاطرها. أبو سامر، وهو رب عائلة من حي القيمرية، يروي: «أعود كل يوم من العمل وأنا أخشى أن يكون أحد أطفالي قد أصيب بعينه أو يده بسبب مسدس خرز أو مفرقعة، حاولت منعهم، لكنهم يجدونها بسهولة عند الأصدقاء أو في الأسواق، الحل ليس توعية فقط، بل ضبط شامل».

حادثة مؤلمة وقعت مؤخراً في حي أبو رمانة، عندما أصيب طفل في الثامنة من عمره إصابة خطيرة في عينه نتيجة إطلاق خرزة بلاستيكية من مسدس لعبة، واضطر الأهل لنقله إلى المستشفى على وجه السرعة لإجراء عملية عاجلة. هذه الحوادث المتكررة تترك الأهالي في حالة قلق دائم على سلامة أطفالهم، ومع أن القانون السوري يمنع بشكل قطعي استيراد وبيع المفرقعات ومسدسات الخرز، إلا أن السوق السوداء مزدهرة، وتدر أرباحاً كبيرة على التجار الذين يلهثون وراء الربح السريع دون أي اعتبار للأخطار.

أحد التجار، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أكد أن الطلب على المفرقعات يزداد بشكل كبير خلال الأعياد والمناسبات، مشيراً إلى أن الأهالي يشترونها لأولادهم على أنها وسيلة للتسلية، لكنه اعتراف يرفضه كثيرون، معتبرين أن هؤلاء التجار ضعاف النفوس ويعرضون حياة الأطفال للخطر من أجل المكاسب المالية السريعة.

الأهالي يطالبون بإجراءات صارمة تشمل تسيير دوريات يومية في الأسواق، تفتيش المستودعات، وتشديد الرقابة على المنافذ الحدودية لمنع تهريب هذه المواد، معتبرين أن الحملات المؤقتة غير كافية وأن هناك حاجة لتدخل جدي ومستمر. أحد سكان حي الشاغور يقول: «نريد حركة أمنية مستمرة، المفرقعات ليست مجرد لعبة، بل خطر حقيقي قد يحصد الأرواح».

المفارقة أن الكثير من العائلات تشترى هذه الألعاب لإدخال البهجة والفرح إلى المنازل خلال المناسبات، لكن في كثير من الحالات، تتحول هذه الألعاب إلى أدوات مؤذية أو قاتلة. أحد الأهالي اعترف بأنه يشتري المفرقعات لأطفاله رغم معرفته بالمخاطر، متناسياً أن حياتهم أغلى من أي متعة مؤقتة.

القانون السوري واضح وصارم، حسب المحامي حسام الزعبي، إذ يحظر صنع واستيراد وبيع المفرقعات ونقلها من دون ترخيص، ويمنع إطلاقها في الشوارع أو المنازل أو أماكن التجمعات، مع عقوبات تصل إلى الحبس لمدة قد تصل إلى سنة. المسؤولية لا تقع على التجار فقط، بل تمتد إلى الأهالي أيضاً، إذ قد يُحاسبون قانونياً إذا تسبب أطفالهم بأضرار للآخرين نتيجة استخدام هذه الألعاب. كما تشمل العقوبات الحبس والغرامة لكل من يُضبط بحوزته أو في مستودعاته مفرقعات غير مرخصة.

إلى جانب الخطر الجسدي، يحذر المختصون من الأثر النفسي لهذه الأصوات على الأطفال الذين عاشوا سنوات الحرب، إذ تشبه أصوات المفرقعات الانفجارات والطلقات، مما يثير الخوف والذعر ويعيد الذكريات المؤلمة إلى الأذهان. الاختصاصي الاجتماعي هيثم أبو فخر أوضح أن العديد من الأطفال يعانون من اضطرابات القلق والخوف المفرط عند سماع هذه الأصوات، فهي ليست بريئة، بل تعمق الجراح النفسية وتزيد من معاناة المجتمع.

في دمشق، المدينة التي عانت خلال سنوات الحرب، لا يحتاج الأهالي إلى مزيد من مصادر القلق. المفرقعات ومسدسات الخرز، رغم أنها تبدو ألعاباً ترفيهية، تشكل تهديداً حقيقياً للسلامة العامة. ومع استمرار نداءات الأهالي لاتخاذ إجراءات عاجلة، يبقى السؤال: هل ستتمكن الجهات الرسمية من القضاء على هذه الظاهرة، أم ستظل المفرقعات «قنابل صغيرة» تسرق براءة الأطفال وأمانهم يوماً بعد يوم؟

المدارس المهدّمة في حماة.. رحلة شاقة نحو استعادة الحياة التعليمية

حماة/ جمانة الخالد

تعيش محافظة حماة واحدةً من أعقد المراحل في تاريخها التعليمي، بعد أن تحوّلت مدارسها، التي كانت في يومٍ من الأيام منارات للعلم والمعرفة، إلى مبانٍ خاوية أو ركامٍ جاثمٍ على الأرض. فالحرب التي مرّت على البلاد خلّفت وراءها دماراً واسعاً أصاب البنى التحتية، وكان للقطاع التربوي النصيب الأكبر من الأذى. فالمئات من المدارس في مدن وقرى الريف الحموي الشمالي سُوّيت بالأرض، وأخرى نُهبت تجهيزاتها أو أُحرقت قاعاتها، لتغدو مشاهد المقاعد المقلوبة والسبّورات السوداء المغبّرة جزءاً من ذاكرة موجعة لسكان المنطقة.

لقد فقدت حماة خلال سنوات الصراع ما يقارب ثلث مدارسها الفاعلة، إذ خرجت ٦٧ مدرسة من الخدمة نهائياً، فيما أصيبت مئات أخرى بأضرار متفاوتة جعلتها غير صالحة لاستقبال الطلاب. ومنذ اليوم الأول لتحرير المدينة وريفها، بدأت الجهود الرسمية والأهلية سباقاً مع الزمن لإعادة الروح إلى ما تبقّى من مؤسسات التعليم، لأن التعليم في سوريا لم يكن يوماً مجرد مهنة، بل هو قضية وجود تمسّ حاضر البلاد ومستقبلها.

مديرية تربية حماة قدّرت عدد المدارس المتضررة بنحو ٥٢٧ من أصل ١٩٠٢ مدرسة كانت قائمة قبل الحرب. ٤٧٩ منها ما تزال معلقة حتى اليوم، أي ربع مدارس المحافظة تقريباً، بينما تعمل ١٤٤٨ مدرسة فقط. الأضرار تراوحت بين انهيارات جزئية طالت الأسقف والجدران، وتدمير كليّ جعل بعض المدارس أثراً بعد عين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح ما يمكن إصلاحه، فإن واقع الدمار يفوق طاقة المؤسسات المحلية، ويحتاج إلى تدخل واسع ومستدام.

مع انطلاق مشاريع إعادة الإعمار، أوفدت وزارة التربية لجاناً فنية لتقييم أوضاع المدارس المهدّمة، حيث تم وضع خططٍ شاملة لإعادة تأهيل ٢٨٨ مدرسة في المحافظة. ضمن حملة «حماة تنبض من جديد» بدأت أولى مراحل العمل بترميم أربع عشرة مدرسة كخطوة أولى، شاركت في تمويلها منظمات دولية ومحلية وجمعيات أهلية، منها جمعية نسمة، ومنظمة "رحمة بلا حدود"، والبونيسيف. وقد شهدت هذه المرحلة إنجازات محدودة لكنها رمزية، أعادت الحياة إلى عدد من الصفوف في مدارس بسام العمادي، وعمر بن الخطاب، ومدرسة أبي عبيدة في محردة، وثانوية عبد العزيز عدي في حماة المدينة. ومع ذلك، بقيت مئات المدارس الأخرى تنتظر دورها وسط صعوبات مالية وهندسية كبيرة.

المديرون والمهندسون المشرفون على إعادة الإعمار يؤكدون أن أكبر التحديات تكمن في حجم الدمار الكبير وغياب التمويل الكافي، إضافةً إلى ارتفاع كلفة المواد وندرة اليد العاملة المؤهلة. بعض الأبنية المدرسية تحتاج إلى إعادة بناء من الأساسات، بينما يقتصر عمل أخرى على إصلاح جزئي في النوافذ والأبواب أو إعادة طلاء الجدران. غير أن المشكلة لا تقتصر على الحجر فحسب، بل تشمل أيضاً النقص الحاد في المقاعد والمستلزمات التعليمية، وهو ما يجعل العملية التربوية متعثّرة حتى في المدارس التي عادت للخدمة.

تفاقمت الأزمة بعد عودة الاف العائلات إلى مدنها وقراها عقب التحرير، إذ تجاوز عدد الأسر العائدة إلى محافظة حماة ٢٥٠ ألف أسرة، عاد معها عشرات الالاف من الأطفال

إلى مقاعد الدراسة أو ما تبقّى منها. في ظل هذا الواقع، لم تعد المدارس القليلة الصالحة قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، فازدادت الكثافة الصفّية بشكل خطير، حتى وصل عدد التلاميذ في الصف الواحد إلى مئة طالب في بعض المناطق، ما يهدد بارتفاع معدلات التسرب المدرسي.

في مدينة مورك، التي تُعدّ من أكثر مناطق الريف الحموي تضرراً، تبدو المأساة مضاعفة. فمع عودة السكان إلى منازلهم المدمرة، وجدوا أن مدارسهم لم تعد موجودة إلا في الذاكرة. القاعات خالية، الأسوار أصل اثنتي عشرة تضررت إنشائياً بشكل بالغ، بينما تحتاج البقية إلى أعمال صيانة عاجلة. وفي اللطامنة، التي عادت إليها نحو ٢٧٠٠ أسرة، ما تزال ثماني مدارس خارج الخدمة تماماً، مما جعل ستة آلاف طالب وطالبة عرضة للانقطاع عن التعليم. ومع ذلك، بدأت بعض المبادرات الأهلية في المدينة بتنظيف الأنقاض من مبنى مدرسة عبد العزيز النعسان تمهيداً لترميمها، وهي خطوة صغيرة لكنها تحمل أملاً كبيراً في استعادة الحياة الدراسية.

لم تقف الجهود عند العمل الرسمي فحسب، بل امتدت إلى المجتمع الأهلي الذي لعب دوراً محورياً في دعم العملية التعليمية. فقد انطلقت حملات تنظيف وتبرّع في كفرزيتا وكرناز وعقيربات، حيث تعاون الأهالي مع فرق تطوعية لتنظيف المدارس وتأهيلها بوسائل بسيطة. وفي كفرزيتا، قام المتطوعون بحملة لإعادة الحياة إلى مدرسة شايش سويد رغم قلة الإمكانات، بينما ساهم أبناء المدينة المقيمون في الخارج بإرسال تبرعات لتأمين المقاعد والأبواب. كما بادر أحد المغتربين من مدينة مورك إلى التبرع بمبلغ تجاوز نصف مليون دولار لبناء مدرسة حديثة، في مبادرة تعبّر عن عمق الانتماء والحرص على دعم التعليم في مسقط رأسه.

وزارة التربية من جهتها أعلنت أن أعمال الترميم شملت حتى الآن أكثر من ٥٣١ مدرسة على مستوى البلاد، منها ٢٨ في محافظة حماة، في حين يجري العمل على ترميم ٤٩ مدرسة أخرى ضمن المرحلة التالية. وتشمل المشاريع الجديدة تحديث البنية التحتية للمياه والكهرباء، وتزويد المدارس بمختبرات وتجهيزات رقمية، في محاولة لمجاراة التطور التعليمي بعد سنوات طويلة من الانقطاع.

إن ما تشهده حماة اليوم ليس مجرد عملية بناء جدران، بل هو إعادة ترميم لذاكرة جماعية ولحلمٍ وطني. فكل صفّ يُعاد تأهيله يعني إنقاذ عشرات الأطفال من الجهل، وكل بابٍ يُفتح من جديد أمام الطلبة هو نافذة أمل لمستقبل أفضل. وبرغم التحديات الهائلة ونقص الموارد، فإن الإصرار الشعبي والجهود المشتركة بين الدولة والمجتمع المحلي ما تزال قادرة على صنع الفرق. فمدارس حماة، وإن كانت اليوم تحمل ندوب الحرب على جدرانها، إلا أنها تبقى رمزاً لصمود الإنسان السوري وإرادته في النهوض من بين الركام، وإصراره على أن يبقى العلم أقوى من الخراب.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة — العدد ٢٨٩ - الأربعاء — ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٥ م — السعر: ١٠٠ل.س

مظلوم عبدي: تفاهمات على اللامركزية ودمج "قسد" بالجيش وتنسيق لمحاربة «داعش»

قال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، إن اللقاءات الأخيرة مع المسؤولين في الحكومة السورية الانتقالية أفضت إلى تفاهمات مبدئية في ملفات سياسية وعسكرية وأمنية، مشيراً إلى أن المرحلة القادمة ستشهد خطوات عملية في مسار الحوار السوري - السوري.»٢

بالفرح والحزن..
تستقبل السويداء أبناءها المفرج عنهم

بدموع الفرح والحزن، استقبل أهالي السويداء ٣٦ مدنياً من المحتجزين منذ حوالي ثلاثة أشهر، حيث أفرج عنهم بعد اختطافهم من المحافظة خلال اجتياح قوات الحكومة المؤقتة والمليشيات الرديفة للسويداء منتصف شهر تموز الماضي. »٢

الصحفيات السوريات بين صعوبات المهنة وضغوط المجتمع

في غرف الأخبار السورية تخوض الصحفيات معركة مزدوجة؛ فإلى جانب صعوبة المهنة ومتطلباتها القاسية، يواجهن قيوداً اجتماعية لا تزال تحكم حضور المرأة في الإعلام. ورغم تزايد مشاركة النساء في هذا المجال، إلا أن بيئة العمل تبقى ذكورية الطابع، وتُجبر الصحفيات على بذل جهد مضاعف لإثبات قدرتهن المهنية. وتحدّ من حضورهن عراقيل عديدة، أبرزها التمييز في فرص الترقّي، وساعات العمل الطويلة، والتغطيات الميدانية الخطرة التي تُستبعد منها كثيرات بذريعة «الخصوصية الاجتماعية» ٤«

الفقر يتجاوز ٨٠٪ والحلول غائبة.. هل تنقذ المشاريع الصغيرة الاقتصاد السوري؟

تشير أحدث الدراسات والتقارير الدولية إلى أن نسبة الفقر في سوريا تجاوزت ٨٠ بالمئة من السكان، بينما يحتاج أكثر من ١٧ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية خلال عام ٢٠٢٥، ما يعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد. يعيش السوريون في مناطق الحكومة تحت ضغوط شديدة، إذ تواجههم صعوبات يومية في تأمين الغذاء والمياه والاحتياجات الأساسية، وسط تراجع كبير في القدرة الشرائية وارتفاع مستمر للأسعار، وهو ما يفاقم أثر التحديات المعيشية ويضع الأسر أمام خيارات صعبة.»٦

سياسي: اتفاق ١٠ آذار والمفاوضات خطوة سورية ـ سورية لدعم الاستقرار

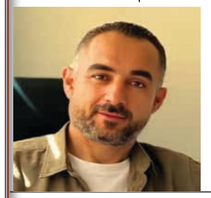

نوه جوان مللي إلى أن مفاوضات قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية مع الحكومة السورية الانتقالية بما فيها اتفاق العاشر من آذار خطوة بارزة في مسار طويل ومعقد نحو تحقيق الاستقرار السياسي في سوريا.»٣

قراءة في اتفاق وقف النار بين حماس وإسرائيل

أثار اتفاق وقف إطلاق النار في غزة موجة من الارتباك في تل أبيب، حيث تم الإعلان عنه من واشنطن قبل أن تعلن الحكومة الإسرائيلية موقفها الرسمي، مما يؤكد نجاح الضغوط الأميركية على نتنياهو »٥

سوريتنا أمام مفترق طرق... هل نعود إلى لغة السلاح؟

تعيش الساحة السورية مجدداً على وقع توترات ميدانية متصاعدة، تكشف هشاشة التفاهمات السياسية وغياب الإرادة الجادة في البحث عن حلول سلمية دائمة، وبدلاً من ترسيخ مناخ الحوار الوطني، عادت لغة السلاح لتفرض حضورها، في وقتٍ تتزايد فيه معاناة المواطنين من أزمات اقتصادية ومعيشية خانقة.

إن اللجوء إلى الخيار العسكري في أي منطقة سورية لم يعد سوى تعبير عن فشل سياسي وإداري، وعن غياب الرؤية الوطنية القادرة على إدارة الخلافات بوسائل حوارية تحفظ حياة الناس واستقرار البلاد، فكل رصاصة تُطلق في أي مكان من البلاد، تعمّق الجراح وتؤجل أي أمل بحل حقيقي ينهي سنوات النزيف والدمار والمعاناة.

لقد أثبتت التجربة خلال الأعوام الماضية أن الحلول الأمنية والعسكرية لا تجلب سوى الدمار والانقسام، بينما يظل الحوار والتفاهم الطريق الوحيد القادر على إعادة بناء الثقة بين السوريين وفتح أفق جديد نحو الاستقرار والتنمية.

والمطلوب اليوم تحمّل المسؤولية الوطنية كاملة، ومحاسبة كل من يسعى إلى التصعيد أو يعمل على جرّ البلاد نحو مزيد من الفوضى، كما ينبغي على جميع القوى السياسية والعسكرية أن تضع مصلحة الشعب فوق أي حسابات ضيقة، وأن تلتزم بخيار الحوار بوصفه السبيل الوحيد لبناء سوريا آمنة لجميع أبنائها.

لقد تعب السوريون من الحرب التي استمرت أكثر مما ينبغي، وآن الأوان لأن تتوقف، وتتوقف الأصوات التي تراهن على السلاح وتؤمن بالقوة كطريق للحل، لأن سوريتنا اليوم بحاجة إلى من يعيد الثقة لا من يزرع الخوف، وإلى من يبني الجسور لا من يهدمها.

هيئة التحرير

مظلوم عبدي: تفاهمات على اللامركزية ودمج "قسد" بالجيش وتنسيق لمحاربة «داعش»

قال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، إن اللقاءات الأخيرة مع المسؤولين في الحكومة السورية الانتقالية أفضت إلى تفاهمات مبدئية في ملفات سياسية وعسكرية وأمنية، مشيراً إلى أن المرحلة القادمة ستشهد خطوات عملية في مسار الحوار السوري – السوري.

وقال عبدي إن زيارة الوفد الأميركي إلى شمال وشرق سوريا تؤكد استمرار التعاون مع المنطقة، موضحاً أن وفد قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية أبدى خلال اجتماع الحسكة دعمه لرفع "قانون قيصر" والعقوبات المفروضة على سوريا، مشيراً إلى أنه جرى خلال الاجتماع مناقشة انضمام دمشق إلى محاربة الإرهاب.

وكشف عبدي عن عقد سلسلة اجتماعات في العاصمة السورية دمشق، تم خلالها التوصل إلى اتفاق مبدئي حول عدة قضايا أساسية، موضحاً أنه التقى خلال تلك الزيارات كلاً من وزير الدفاع ورئيس الاستخبارات على انفراد، حيث جرى خلال الاجتماعات الأخيرة الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، واستمرار الحوارات بين الجانبين على مستوى رفيع.

وأضاف القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية أن هناك تفاهماً حول مبدأ اللامركزية في نظام الحكم، غير أن الخلاف ما زال قائماً حول تفسير المصطلحات واليات التطبيق.

وأشار إلى أن زيارات وشيكة سيقوم بها وفد من الإدارة الذاتية إلى عدد من المحافظات السورية بهدف تعزيز التواصل الوطني.

وأوضح عبدي أن هناك تفاهمات جارية لإدراج بنود "اتفاق ١٠ آذار" في الدستور السوري، مشيراً إلى أن اجتماعات مقبلة ستُعقد لمناقشة تعديل الدستور، وأن الطرفين توصلا إلى تنسيق شفهي بشأن دمج قوات سوريا الديمقراطية ضمن الجيش السوري، لافتاً إلى رغبة دمشق بالاستفادة من خبرات هذه القوات. وأكد أن لجاناً عسكرية تابعة لقسد ستتوجه إلى دمشق قريباً لمتابعة تفاصيل هذا الملف.

وأوضح عبدي أن قوى الأمن الداخلي ستندمج بدورها ضمن وزارة الداخلية السورية، كما هو حال قوات سوريا الديمقراطية في إطار عملية الدمج العسكري، مبيناً أن اللجنة العسكرية المتجهة إلى دمشق تضم ممثلين عن قوى الأمن الداخلي، وأن هناك تفاهمات أمنية وعسكرية قيد البحث والتفصيل.

وكشف عبدي أن دمشق قد تتضم قريباً إلى الحرب ضد تنظيم "داعش"، مشيراً إلى أن مشاركة الحكومة الانتقالية في هذه الحرب تُعدّ إحدى الشروط الأساسية لرفع العقوبات عن البلاد. وأكد أن واشنطن اقترحت تشكيل قوة مشتركة بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية لمحاربة التنظيم، وأن "قسد" قبلت بالمقترحات الأميركية بهذا الشأن، في إطار السعي لجعل الحرب ضد "داعش" حرباً وطنية شاملة تشمل كامل الأراضي السورية.

وشدد عبدي على ضرورة عودة المهجّرين إلى ديارهم، مؤكداً أن الجهود مستمرة لإعادة أهالي عفرين وسري كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض) إلى مناطقهم، مضيفاً أن أهالي منطقتي "شيخلر" ودير الزور المقيمين حالياً في عفرين يمكنهم العودة إلى مناطقهم الأصلية ضمن ترتيبات العودة الآمنة.

وحول الوضع في مدينة حلب، أوضح عبدي أن ملف حيي الشيخ مقصود والأشرفية يُعد أولوية استراتيجية بالنسبة لقوات سوريا الديمقراطية، لافتاً إلى أن واشنطن والتحالف الدولي يبديان اهتماماً بالغاً بهذا الملف. وأكد على ضرورة تطبيق اتفاق حلب الموقع في الأول من نيسان بشكل عملي، موجهاً التحية لصمود الشعب والقوات في الشيخ مقصود والأشرفية، ومؤكداً سعي "قسد" لإدراج حقوق الكرد في الدستور السوري.

وأضاف، أن وفداً كردياً سيتوجه إلى دمشق قريباً لاستكمال المباحثات. وأوضح أن ملفات الرقة ودير الزور والحسكة مرتبطة بشكل وثيق بنظام الحكم المستقبلي في سوريا، مشدداً على أن انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من الرقة ودير الزور "غير قابل للنقاش".

وبيّن أن ممثلين من الرقة ودير الزور سيشاركون في الاجتماعات المقبلة، مؤكداً أن الهدف هو التوصل إلى حل سوري – سوري شامل. كما أشار إلى أن تركيا، طالما ترغب بتطبيق الاتفاقات المبرمة بين "قسد" ودمشق، يمكنها دعم هذا المسار، موضحاً أن قنوات التواصل بين قوات سوريا الديمقراطية وأنقرة لا تزال مفتوحة.

وختم القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية تصريحاته بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات سياسية وعسكرية جديدة نحو تسوية شاملة للأزمة السورية، تقوم على أساس الحوار الداخلي وضمان حقوق جميع المكونات.

بالفرح والحزن.. تستقبل السويداء أبناءها المفرج عنهم

بدموع الفرح والحزن، استقبل أهالي السويداء ٣٦ مدنياً من المحتجزين منذ حوالي ثلاثة أشهر، حيث أفرج عنهم بعد اختطافهم من المحافظة خلال احتجاج قوات الحكومة المؤقتة والميليشيات الرديفة للسويداء منتصف شهر تموز الماضي.

وهذه الدفعة الثانية التي تطلق الحكومة المؤقتة سراحها، من أصل ١١١ مدنياً تعترف بوجودهم في سجن عدرا بدمشق، حيث أطلقت الشهر الماضي سراح ٢٤ منهم، وبقى حوالي خمسين محتجزاً منهم، حسب اعترافها.

ومن بين المفرج عنهم، طفل بعمر ١٥ عاماً، كانت قوات الحكومة المؤقتة قد اختطفته من قرية ولغا غرب السويداء منتصف تموز الماضي، ونقلته إلى سجن في درعا ثم إلى سجن عدرا، قبل أن تطلق سراحه مع الدفعة الجديدة من المحتجزين.

وبقى ملف المفقودين والمخطوفين في الاجتياح من الملفات الشائكة، حيث تشير الأرقام لدى لجان التوثيق المحلية إلى أضعاف الرقم الذي تعترف به الحكومة المؤقتة من المحتجزين، ومن بينهم أطفال ونساء لا يزال مصيرهم غامضاً.

ولا تزال الصور والأخبار الواردة من قرى شمال وغرب السويداء التي مازالت تتمركز فيها المجموعات الموالية لقوات الحكومة المؤقتة، تكشف عن استمرار العثور على جثامين لشهداء من سكانها الذين كانوا في عداد المفقودين، مما ترك عائلات كثيرة في لوعة الفقد والحسرة، ينتظرون كشف مصير ابنائهم، ويتمنون عودتهم سالمين.

استغلال الموقف

تحدثت عدة صفحات مشبوهة عن "جهود إنسانية" بذلت للإفراج عن المحتجزين في سجن عدرا وأن أهاليهم سيذهبون إلى بلدة المزرعة، حيث يقيم ممثل الحكومة المؤقتة بالسويداء مصطفى بكور، لاستقبال واستلام المفرج عنهم.

ولكن الحقيقة مختلفة تماماً، فقرار الإفراج عن المحتجزين ليس قراراً داخلياً، بل جاء القرار بعد مواقف ثابتة اتخذها أبناء الجبل، ومن أبرزها رفض ترصيد المحروقات في بلدة المزرعة، وهو ما أجبر السلطة على تغيير قرارها وإعادة الترصيد إلى دمشق، ليثبت مجدداً أن الموقف الشعبي الموحّد هو الذي يفرض القرار.

كما جاء القرار نتيجة لضغوط إقليمية وأممية بعد فشل محاولات تبرير الاحتفاظ بالمحتجزين تحت ذريعة الأسباب الميدانية والسياسية.

وزعمت شخصيات موالية للحكومة المؤقتة، أنها توصلت مع الحكومة بالتعاون مع الهلال الأحمر للإفراج عن المحتجزين، في حين لم يقم الهلال الأحمر بأي تواصل مع هذه الشخصيات كما أشيع، بل توجه إلى الريف الغربي لاستلام المحتجزين المفرج عنهم، بعد أن رفض أهاليهم الذهاب إلى هناك، ثم طلب منهم التوجه إلى مقره لاستلام أبنائهم.

الخطف في درعا.. مأساة إنسانية تتجدد يوماً بعد يوم

درعا/ رجاء مختار

تقف أم محمد مع أطفالها الخمسة في شتاء بارد أمام محطة وقود في حي درعا البلد، والبرد يلسع وجوههم. ساعة بعد ساعة، وهم ينتظرون الحصول على بضع ليترات من المازوت لتدفئة منزلهم الصغير. الأطفال يرتجفون من البرد، وأم محمد تحاول إشعال النار بقبايا الحطب، لكنها تدرك أن الكمية لا تكفي أكثر من ساعة.

تقول بصوت مخنوق: «نحاول حماية أولادنا من البرد، لكن الواقع أصبح قاسياً أكثر من أي وقت مضى». هذه المشاهد اليومية باتت مألوفة في جميع أحياء درعا، حيث تعكس أزمة المحروقات واقعاً صعباً يعيشه السكان كل يوم.

تشهد محافظة درعا، الواقعة في جنوب سوريا، تصاعداً ملحوظاً في حالات الخطف التي طالت المدنيين، خاصة الأطفال والشباب. وفقاً لتقرير صادر عن «تجمع أحرار حوران»، وثق المكتب ٢١٧ حالة قتل خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥، نتيجة عمليات اغتيال، وقصف إسرائيلي، وحوادث قتل. من بين هذه الحوادث، كانت هناك حالات اختطاف لمدنيين، حيث تعرضوا للاختطاف من قبل مسلحين مجهولين، وتم طلب فدية مالية مقابل إطلاق سراحهم.

في حادثة أخرى، تم اختطاف حافلة صغيرة كانت تقل ثمانية أشخاص، بينهم ست نساء، أثناء توجههم من صحنايا بريف دمشق إلى محافظة السويداء عبر محافظة درعا. تم الاحتجاز، لكن مصيرهم خلال تلك الفترة ظل مجهولاً، مما زاد من مخاوف الأهالي.

تختلف دوافع عمليات الخطف في درعا، فمنها ما هو بدافع الحصول على فدية مالية، ومنها ما هو بدافع الانتقام أو تصفية الحسابات. في بعض الحالات، يتم اختطاف الأشخاص بسبب انتمائهم السياسي أو الطائفي، مما يعكس التوترات الطائفية والقبلية السائدة في المنطقة. هذه العمليات تترك آثاراً نفسية عميقة على الضحايا وأسرهم، وتزيد من معاناتهم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها.

تواجه السلطات المحلية تحديات كبيرة في مواجهة هذه الظاهرة. ورغم الجهود المبذولة، إلا أن عمليات الخطف لا تزال مستمرة، مما يثير تساؤلات حول فعالية الإجراءات الأمنية المتخذة. في بعض الحالات، يتم الإفراج عن المخطوفين بعد دفع فدية مالية، لكن هذا لا يعني أن الخاطفين توقفوا عن نشاطاتهم، بل على العكس، قد يشجعهم ذلك على تنفيذ المزيد من العمليات.

من جهة أخرى، يعبر الأهالي عن استيائهم من الوضع الأمني المتدهور، مطالبين بتوفير الحماية لأبنائهم ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. في إحدى القرى، تجمع الأهالي في ساحة البلدة، رافعين لافتات تطالب بوقف عمليات الخطف، ومؤكدين على ضرورة استعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

في ظل هذه الظروف، يبقى الأمل في تحسن الوضع الأمني قائماً، لكن ذلك يتطلب تكاتف الجهود بين السلطات المحلية والمجتمع المدني. يجب أن تكون هناك استجابة فعالة وسريعة لحالات الخطف، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا وأسرهم. كما ينبغي تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية لضمان تحقيق العدالة ومحاسبة الجناة.

ما يحدث في درعا ليس مجرد حالات فردية، بل هو مؤشر على أزمة إنسانية متجددة تتطلب تدخلاً. يجب أن يكون هناك اهتمام أكبر من قبل المجتمع الدولي والمجتمع المحلي لمعالجة هذه الظاهرة، وتقديم الدعم اللازم للضحايا وأسرهم. فالخطف ليس مجرد جريمة، بل هو انتهاك لحقوق الإنسان، ويجب أن يكون هناك وقفة جادة لوضع حد لهذه المأساة.

الجفاف يضرب ريف اللاذقية... أزمة وطنية تهدد الزراعة والأمن المائي في سوريا

اللاذقية/ سلاف العلي

تعيش قرى وبلدات ريف اللاذقية أزمة جفاف حادة غير مسبوقة منذ عقود، تحولت معها مشكلة المياه من معاناة محلية إلى قضية وطنية شاملة تمس الأمن المائي والغذائي لسوريا بأكملها.

فقد فاقمت الاعتداءات التي طالت مصادر المياه من حدة الأزمة، ودفعت السكان إلى الاعتماد على الصهاريج لتأمين احتياجاتهم اليومية من مياه الشرب، وسط صعوبات مضاعفة ناجمة عن أزمة الوقود التي تشهدها المحافظة، إذ يضطر أصحاب الصهاريج إلى شراء الوقود بأسعار مرتفعة من السوق السوداء، ما ينعكس مباشرة على ارتفاع أسعار المياه ويزيد الأعباء على المواطنين الذين يرزحون تحت وطأة ظروف اقتصادية قاسية.

موجة الجفاف التي تضرب ريف اللاذقية أدت إلى انخفاض غير مسبوق في معدلات الهطول المطري، حيث لم تتجاوز نسبة الأمطار هذا العام ٤٠ بالمئة من المعدل الطبيعي، ما تسبب بتراجع حاد في مخزون السدود والينابيع والآبار الجوفية.

ونتيجة لذلك، تعرضت الزراعة في المنطقة إلى أضرار واسعة، خصوصاً في المحاصيل الرئيسية مثل الزيتون والحمضيات والفواكه المثمرة، التي تعتمد بشكل أساسي على الري والمياه الجوفية.

كما انعكس هذا التراجع على تأمين مياه الشرب للسكان في القرى والبلدات، إذ انخفض منسوب المياه في الآبار والينابيع بشكل كبير، ما تسبب بانقطاعات متكررة للمياه في معظم المناطق الريفية.

ورغم الجهود التي تبذلها الجهات المعنية للتخفيف من آثار الأزمة، عبر وضع خطط لترشيد استهلاك المياه وتنظيم حملات لحفر وتأهيل الآبار والقنوات المائية، إلا أن تلك الخطوات لا تزال محدودة التأثير مقارنة بحجم الكارثة المائية.

فقد أعلنت الجهات المحلية عن خطة استجابة طارئة تهدف إلى زيادة أعماق الآبار، واستغلال ما تبقى من الينابيع الطبيعية، إلى جانب حملات توعية لترشيد استخدام المياه والحفاظ على الموارد المائية المتبقية، غير أن واقع الحال يشير إلى أن ما تم إنجازه لا يزال دون المستوى المطلوب، في ظل استمرار تراجع الموارد وتزايد الطلب.

ولم تقتصر تداعيات الجفاف على الزراعة فحسب، بل امتدت لتطال قطاع الثروة الحيوانية في ريف اللاذقية، إذ دفعت موجة الجفاف عدداً كبيراً من مربي المواشي إلى البحث عن موارد جديدة للمياه، في وقت تشهد فيه الأسواق ارتفاعاً حاداً في أسعار الأعلاف، مقابل انخفاض أسعار المواشي، ما جعل المهنة شبه خاسرة.

وقد شهدت المراعي الطبيعية هذا العام تراجعاً حاداً بسبب قلة الأمطار وامتداد الحرائق التي التهمت مساحات واسعة من الأراضي والغابات خلال العامين الماضيين، الأمر الذي فاقم من أزمة المربين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لشراء الأعلاف بأسعار خيالية، حيث ارتفع سعر الطن الواحد من الشعير إلى ما بين ستة وثمانية ملايين ليرة سورية، والنخالة إلى أربعة أو ستة ملايين، بينما وصل سعر الطن الواحد من الخبز اليابس المستخدم كعلف إلى أرقام مماثلة، في ظل غياب شبه تام للدعم الحكومي.

المزارعون في ريف اللاذقية يواجهون اليوم واقعاً معقداً، إذ إن كلفة ضمان الأراضي الزراعية ارتفعت بشكل كبير، في الوقت الذي لم تقدم فيه الحكومة السورية الانتقالية أو السابقة أي دعم حقيقي لتعويض خسائرهم أو مساعدتهم في تجاوز أزمتي الجفاف وغلاء الأسعار.

هذه الظروف القاسية أدت إلى خسائر مادية فادحة لدى المزارعين، وأثرت بشكل مباشر على الأمن الغذائي المحلي الذي تعتمد عليه آلاف الأسر الريفية في معيشتها اليومية.

وتشكل الزراعة في محافظة اللاذقية عماد الاقتصاد الريفي ومصدر الدخل الرئيسي لعدد كبير من السكان، إلا أن العوامل المناخية القاسية التي ضربت المنطقة خلال السنوات الأخيرة، من موجات صقيع وجفاف طويل الأمد، أدت إلى نتائج كارثية على الإنتاج الزراعي.

ففي شهر شباط الماضي، تعرضت مساحات واسعة من محاصيل الحمضيات والزيتون والخضار لأضرار جسيمة بسبب موجة الصقيع غير المسبوقة، حيث فقد كثير من المزارعين أكثر من نصف إنتاجهم، وجاء الجفاف ليزيد من حجم الخسائر ويضاعف معاناتهم، ما أدى إلى تراجع الدخل الزراعي وتراكم الديون على المزارعين المقترضين من المصرف الزراعي التعاوني.

واستجابةً لهذه الظروف، وافق مجلس إدارة المصرف الزراعي مؤخراً على تأجيل سداد جزء كبير من الديون المستحقة على المزارعين المتضررين في محافظة اللاذقية وريفها، بعد أن تجاوزت نسبة الأضرار المسجلة لديهم ٦٠ بالمئة، في خطوة وصفت بأنها مساعدة مؤقتة لا تعالج جوهر المشكلة.

فالمزارعون يؤكدون أن التأجيل وحده لا يكفي، وأنهم بحاجة إلى دعم فعلي يشمل تأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، وإعادة تأهيل شبكات الري المتضررة، وتقديم تعويضات عادلة عن خسائرهم المتكررة جراء الظروف المناخية والاقتصادية الصعبة.

ويرى مزارعو اللاذقية أن ما يواجهونه من معاناة لا يقل عن معاناة نظرائهم في المحافظات الأخرى المتضررة من الجفاف، بل ربما يفوقها في بعض المناطق التي تضررت بشدة من الصقيع وانخفاض الهطولات المطرية.

وهم يشددون على أن مراعاة ظروفهم المعيشية والاقتصادية لم تعد مطلباً إنسانياً فحسب، بل ضرورة وطنية تتعلق بالأمن الغذائي واستدامة الإنتاج الزراعي في البلاد. فدعم الفلاحين اليوم يعني حماية سلة الغذاء السورية، والحفاظ على تماسك الريف الذي يشكل أحد أعمدة الصمود الوطني في وجه الأزمات المتلاحقة.

إن أزمة الجفاف في ريف اللاذقية لم تعد مجرد حدث طبيعي عابر، بل تحولت إلى أزمة وطنية سورية بكل المقاييس، تهدد استقرار الريف ومعيشة سكانه، وتضع الزراعة والثروة الحيوانية أمام خطر حقيقي.

إنها أزمة تستدعي تحركاً حكومياً عاجلاً وخططاً استراتيجية طويلة الأمد لمعالجة النقص في الموارد المائية، وتوفير دعم حقيقي للقطاع الزراعي، بما يضمن استمرار الحياة في الريف السوري وصون ما تبقى من مقدراته الطبيعية والاقتصادية.

المكبات العشوائية في سوريا.. أزمة بيئية وصحية تحتاج لتدخل عاجل

تعد مشكلة المكبات العشوائية للنفايات في سوريا واحدة من أبرز التحديات البيئية والصحية التي تواجه المجتمع، لا سيما بعد سنوات طويلة من النزاع التي أثرت على البنية التحتية والخدمات العامة. تنتشر هذه المكبات في أطراف المدن والأرياف وعلى ضفاف الأنهار، وغالبًا في أماكن غير مراقبة، مما يجعلها مصدرًا مباشرًا للعديد من المخاطر على الإنسان والبيئة على حد سواء.

تلوث التربة والمياه

تشكل المكبات العشوائية تهديدًا خطيرًا على التربة والمياه الجوفية. إذ تتسرب المواد الكيميائية والمخلفات العضوية إلى الأراضي الزراعية والمسطحات المائية، مسببة تلوثًا يضر بالمحاصيل الزراعية ويؤثر على سلامة الغذاء. وتشير الدراسات إلى أن بعض المواد السامة الموجودة في النفايات، مثل المعادن الثقيلة والمذيبات الكيميائية، قد تبقى في التربة لفترات طويلة، ما يجعل الأراضي أقل خصوبة ويزيد من خطورة الأمراض المزمنة على السكان المحليين.

المخاطر الصحية

تعتبر المكبات العشوائية بيئة مثالية لتكاثر الحشرات والقوارض، بما في ذلك الجرذان والذباب والبعوض، التي تنقل الأمراض المعدية مثل التيفوئيد والملاريا وبعض أنواع الحمى. كما أن انبعاث الغازات الناتجة عن تحلل النفايات العضوية، مثل الميثان وثاني أكسيد الكربون، قد يسبب أمراضًا تنفسية مزمنة ويزيد من خطر التسمم البيئي في المناطق المحيطة.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي

لا تقتصر أضرار المكبات العشوائية على البيئة والصحة فحسب، بل تشمل أيضًا التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية. فوجود المكبات بالقرب من المناطق السكنية يقلل من جودة الحياة ويؤثر على القيمة العقارية للعقارات. كما ينعكس على السياحة المحلية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالطبيعة، ما يزيد من العبء على الاقتصاد المحلي، خاصة في المدن التي بدأت بالانتعاش بعد سنوات الحرب.

أسباب تفاقم المشكلة في سوريا

تعود أسباب انتشار المكبات العشوائية إلى عدة عوامل، أبرزها: ضعف منظومة جمع النفايات في بعض المناطق، نقص الموارد المادية والبشرية لدى البلديات، تراجع الرقابة البيئية خلال سنوات النزاع، وعدم وعي بعض المواطنين بخطورة رمي النفايات في الأماكن غير المخصصة. كما أن النزوح السكاني وتزايد الكثافة السكانية في بعض المدن أدى إلى زيادة حجم النفايات بشكل يفوق قدرة الجهات المختصة على إدارتها.

الحلول والإجراءات المقترحة

تحتاج الأزمة إلى تدخلات عاجلة ومتكاملة من جميع الجهات:

إنشاء مكبات منظمة ومعالجة النفايات: يجب أن تتوفر مكبات رسمية مجهزة بمعايير بيئية وصحية، مع تجهيزها بأنظمة لمعالجة النفايات العضوية والصناعية.

فرز النفايات وإعادة التدوير: تشجيع المواطنين على فصل النفايات القابلة للتحلل عن البلاستيك والمعادن والورق، ما يقلل من حجم المكبات ويتيح الاستفادة من المواد القابلة لإعادة الاستخدام.

حملات توعية مجتمعية: نشر المعلومات حول مخاطر المكبات العشوائية من خلال المدارس ووسائل الإعلام والمنصات الرقمية لتعزيز السلوك البيئي المسؤول لدى المواطنين.

تشديد الرقابة القانونية: تطبيق قوانين صارمة على المخالفين الذين يقومون برمي النفايات في الأماكن العامة أو الزراعية، مع فرض غرامات مالية رادعة.

التعاون مع المنظمات البيئية الدولية: الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة في إدارة النفايات وتحويلها إلى طاقة أو أسمدة آمنة.

وتجدر الإشارة إلى إن المكبات العشوائية ليست مجرد مشكلة جماليات أو منظر عام، بل هي قضية بيئية وصحية تتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني والمواطنين. فكل رمية نفايات في مكان غير مخصص لها تحمل تبعات طويلة الأمد على الصحة العامة والبيئة والاقتصاد المحلي. ومع التخطيط الجيد والتنفيذ الفعال، يمكن لسوريا أن تتحول من بيئة ملوثة إلى مجتمع واعٍ بيئيًا، قادر على حماية موارده الطبيعية وصحة أجياله القادمة.

إبراهيم السيد.. أحد نجوم نادي أهلي حلب في الستينات وسيرة رياضية حافلة بالإنجازات

يعد اللاعب إبراهيم السيد من أبرز نجوم نادي أهلي حلب في ستينات القرن الماضي، ومن اللاعبين الذين ساهموا في تألق النادي العريق صاحب الانتصارات والإنجازات، بمشاركة عدد من نجوم كرة القدم الحلبية، تميز بانطلاقته السريعة أثناء الهجمات وبدقته في رفع الكرات من الجانبين لزملائه لتسجيل الأهداف، إضافة إلى وفائه الكبير للنادي من خلال مشاركته كلاعب وإداري بعد اعتزاله، حيث ترك بصمات لا تُنسى في الملاعب.

ولد إبراهيم السيد في مدينة حلب عام ١٩٤٥، وكانت بدايته مع كرة القدم عام ١٩٥٧ ضمن فريق أشبال نادي حلب الأهلي الذي كان يقوده الكابتن يحيى حجار، ولعب هذا الفريق أول مباراة له مع فريق رجال نادي الشباب في دمشق، وانتهت لصالح الأهلي بنتيجة هدفين مقابل هدف واحد. وكان يُطلق على هذا الفريق آنذاك اسم «الفتيان»، علماً أنه لم تكن هناك في تلك الفترة فرق مخصصة للفئات العمرية في الأندية.

بعد فترة وجيزة، انتقل السيد إلى الفريق الثاني الذي كان يدربه المدرب أحمد طبلة، أحد أبرز الأسماء التي خرّجت جيلاً من نجوم كرة القدم الحلبية في نادي الأهلي، ومن بين هؤلاء النجوم: أسعد عربان، وائل عقاد، محمد هواش، عمر سواس، محمد مبيض، فاتح ذكي، عمر كيال، كمال ورد، أحمد حمصي، سمر حزواني، سمير خانجي، عمر إدلبي، أحمد كدرو، محمد شاهين، مصطفى حزيني، وليد أشقر، وعبد الملك حزام.

وفي عام ١٩٦٣ انتقل إبراهيم السيد إلى صفوف فريق الرجال، حيث شغل مركزي الجناح الأيمن والأيسر، ولعب أول مباراة رسمية له ضد نادي الفيصلي الأردني في العاصمة عمان، وانتهت المباراة بفوز الأهلي بنتيجة ٣-١، وفي عام ١٩٦٥ كان ضمن الفريق الذي تُوّج بطلاً لكأس الجمهورية بعد فوزه على النادي السوري (اليرموك حالياً) بنتيجة ٢-٠، وهي أول بطولة لكأس الجمهورية في تاريخ سوريا.

ومع انطلاق أول دوري رسمي للأندية في سوريا عام ١٩٦٦، شارك إبراهيم السيد في تتويج الأهلي بالبطولة، وسجّل عدداً من الأهداف المميزة ضد أندية بردى والكرامة والسوري، وكان من بينها أجمل أهداف الدوري من مسافة بعيدة، وفي المباراة النهائية من تلك البطولة، تألق الأهلي والجيش، وفاز الجيش باللقب عبر الضربات الترجيحية.

ومن أبرز الانتصارات التي ساهم فيها السيد مع فريقه الأهلي، الفوز بكأس مؤسسة الوحدة للصحافة عام ١٩٦٨ بعد تغلبه على نادي الجيش الذي كان يضم نخبة من نجوم الكرة السورية آنذاك مثل عزمي حداد، فارس سلطجي، أحمد جبان، أحمد طالب تميم، إسماعيل تميم، جوزيف شهرستان، سمير سعيد، موسى شماس، أفاديس، أغوب، حنين بتراكي، حافظ أبولبادة، محمد عزام، إبراهيم محلمي، عبد الحفيظ عرب، نبيل نانو، وجورج مختار.

وفي عام ١٩٧٣ أعلن إبراهيم السيد اعتزاله اللعب، لكنه لم يبتعد عن الملاعب، إذ اتجه إلى مجال التدريب وشارك في العديد من الدورات التدريبية التي أقامها الاتحاد السوري لكرة القدم تحت إشراف كبار المدربين، ومنهم المصري طه إسماعيل.

وبعدها توجه إلى العمل الإداري، حيث كُلّف برئاسة نادي الحرفيين في حلب عام ١٩٨٣، وعمل إلى جانب المدربين سمير خانجي وعمر إدلبي اللذين قادا النادي للترقي إلى الدرجة الثانية.

وفي عام ١٩٩٤ عاد إبراهيم السيد إلى نادي الاتحاد بعد أن كلفته إدارة النادي بالعمل إدارياً لفريق الشباب الذي أحرز المركز الثالث في دوري هذه الفئة، ثم تولى الإشراف على فرق القواعد لعدة سنوات، حيث حققت هذه الفرق مراكز متقدمة في بطولات دوري الفتات.

طموح سوري في دورة الألعاب الآسيوية للشباب بالبحرين

يواصل المنتخب السوري استعداداته للمشاركة في دورة الألعاب الآسيوية الثالثة للشباب، التي تستضيفها مملكة البحرين خلال الفترة الممتدة بين ٢٢ و٣١ من الشهر الجاري، وسط مشاركة واسعة تتجاوز ٣٥٠٠ رياضي ورياضية من ٤٢ دولة آسيوية. وتأتي هذه المشاركة السورية في إطار الحرص على تثبيت الحضور الرياضي السوري في مختلف المحافل القارية وتعزيز فرص الاحتكاك الخارجي للرياضيين الشباب، خاصة بعد التحديات التي واجهها القطاع الرياضي خلال السنوات الماضية.

وتشارك سوريا في هذه الدورة بثماني رياضات هي: الجودو، رفع الأثقال، التايكواندو، مواي تاي، الجوجيتسو، ألعاب القوى، كرة الطاولة، والترياثلون. وقد دخل اللاعبون واللاعبات في معسكر تدريبي مغلق داخل مدينة الفيحاء الرياضية بدمشق منذ منتصف الشهر الماضي، بإشراف الأجهزة الفنية التابعة للاتحادات الرياضية المعنية. وتركز المعسكرات التدريبية على رفع اللياقة البدنية وتحسين الجاهزية الفنية وتكثيف التدريبات التخصصية وفق برامج أعدت مسبقاً، كما تم إخضاع أفراد البعثة لفحوص طبية شاملة للتأكد من الجاهزية الصحية والبدنية، إلى جانب اعتماد الملفات الطبية الرسمية وفق النظام المعتمد في البطولات القارية.

واتخذت اللجنة الأولمبية السورية سلسلة إجراءات تنظيمية وإدارية لضمان مشاركة منظمة وفاعلة للبعثة، حيث عممت على الاتحادات المشاركة التعليمات الفنية الصادرة عن اللجنة المنظمة والمجلس الأولمبي الآسيوي. وشملت هذه التعليمات تفاصيل دقيقة حول برنامج المنافسات ومواعيد السفر والإقامة وآليات التنقل بين الملاعب والمقرات الرسمية، إضافة إلى الضوابط المتعلقة بإجراء المقابلات الإعلامية والتواجد في المناطق المسموح بها داخل المنشآت الرياضية، فضلاً عن الإجراءات التأديبية واللوائح الطبية وفحوص المنشطات الإلزامية خلال البطولة. كما تم اعتماد فندق الهدف في دمشق كمقر إقامة للرياضيين خلال فترة التحضير، وتخصيص

الصالات التدريبية المناسبة لكل لعبة لضمان الجاهزية قبل السفر إلى البحرين.

وفي سياق متصل، عملت وزارة الرياضة والشباب عبر مديرياتها المعنية على توفير جميع متطلبات المشاركة قدر الإمكان، بما في ذلك تأمين الملابس الرياضية الموحدة للبعثة الوطنية وتجهيز الأدوات التخصصية اللازمة لكل اتحاد، إضافة إلى تنظيم معسكرات داخلية والبعض من المعسكرات الخارجية المحدودة، بهدف تحسين مستوى الأداء وتطوير مهارات اللاعبين الشباب. ورغم الظروف المالية الصعبة وغياب الدعم الكبير، فإن التحضيرات جرت ضمن الإمكانات المتاحة لضمان مشاركة مشرفة تحافظ على مكانة الرياضة السورية في الساحة الآسيوية.

وتعتبر دورة الألعاب الآسيوية للشباب إحدى أبرز التظاهرات الرياضية في القارة، حيث اعتمد المجلس الأولمبي الآسيوي المشاركة في ٢٤ رياضة تتضمن فعاليات متنوعة تشمل السباحة وألعاب القوى والملاكمة والريشة الطائرة والمصارعة والدراجات الهوائية وفنون القتال المختلطة وتيك بول وكرة السلة ٣×٣ وسباق الهجن والفروسية والألعاب الإلكترونية وكرة اليد والجودو وغيرها. وتشمل منافسات الدورة ٢٥٣ فعالية رياضية ضمن ٣١ مسابقة فرعية، بمشاركة رياضيين من فئات الذكور والإناث والمنافسات المختلطة. وتقام فعاليات الدورة في مرافق رياضية حديثة تم تجهيزها لاستضافة الحدث، أبرزها مدينة عيسى الرياضية، ومدينة خليفة الرياضية، ومركز البحرين العالمي للمعارض، وقرية التحمل، ومنطقة سما باي.

وتحمل الدورة هوية بصرية مستوحاة من الثقافة العربية والتراث الخليجي، حيث يجسد شعار البطولة الشعلة الأولمبية إلى جانب كتابة كلمة «البحرين» بالخط العربي، في إشارة إلى الربط بين الهوية الوطنية والقيم الأولمبية. كما تم اختيار المها العربي «شهاب» تميمة رسمية للبطولة، لما يمثله هذا الحيوان من رمزية القوة والصلابة والطموح، فضلاً عن ارتباطه بالبيئة الصحراوية التي تميز الخليج العربي. ويهدف الشعار والتميمة معاً إلى إبراز الروح الشبابية للبطولة وتحفيز الرياضيين المشاركين على الإبداع والمنافسة الشريفة.

ومن الجوانب اللافتة في هذه النسخة من الألعاب، التغطية الإعلامية الواسعة التي ستحظى بها البطولة، إذ ستعمل عدد من القنوات الرياضية العربية والأسيوية على نقل فعاليات المنافسات بشكل مباشر. كما أعلنت وزارة الإعلام البحرينية عن شراكة مع منصة «تيك توك» لتكون الشريك الرقمي الرسمي للحدث، في خطوة تستهدف الوصول إلى فئة الشباب وتعزيز التفاعل الرياضي عبر المنصات الرقمية الحديثة. ومن المتوقع أن تسهم هذه التغطية في تسليط الضوء على المواهب الرياضية الصاعدة في القارة الأسيوية، وتقديم صورة منظمة للبطولة أمام الجمهور المحلي والدولي.

وتتضمن الدورة أيضاً برنامجاً توعوياً خاصاً بمكافحة المنشطات، تنفيذاً للوائح الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA)، حيث سيتم تنظيم ورشات تثقيفية للرياضيين والمدربين للتعريف بقائمة المواد المحظورة وطرق الحفاظ على النزاهة الرياضية، إضافة إلى تطبيق فحوصات دورية خلال المنافسات لضمان تطبيق مبدأ العدالة الرياضية في البطولة. وتأتي هذه الخطوة انسجاماً مع التوجه العالمي نحو تعزيز الرياضة النظيفة وحماية جيل الرياضيين الشباب من المخاطر الصحية والسلوكية المرتبطة بالمنشطات.

وتأمل البعثة السورية أن تترك بصمة إيجابية خلال مشاركتها في هذه الدورة، سواء على مستوى النتائج أو الأداء التنافسي. وعلى الرغم من محدودية الإمكانات وغياب برامج الدعم الكبيرة، فإن الرياضيين السوريين يمتلكون خبرة جيدة في المنافسات القارية السابقة وقد حققوا نتائج لافتة على مستوى الفئات العمرية في بطولات عربية وآسيوية. ومن المتوقع أن تتركز الآمال بشكل خاص على رياضات مثل رفع الأثقال وألعاب القوى والتايكواندو وكرة الطاولة، لما تملكه من قاعدة جيدة من اللاعبين القادرين على المنافسة وبلوغ المراكز المتقدمة. كما تشكل المشاركة فرصة مهمة لصقل مهارات الجيل الرياضي الجديد وإعداده للاستحقاقات المقبلة، وخاصة التصفيات المؤهلة لأولمبياد لوس أنجلوس ٢٠٢٨.

سياسي: اتفاق ١٠ آذار والمفاوضات خطوة سورية ـ سورية لدعم الاستقرار

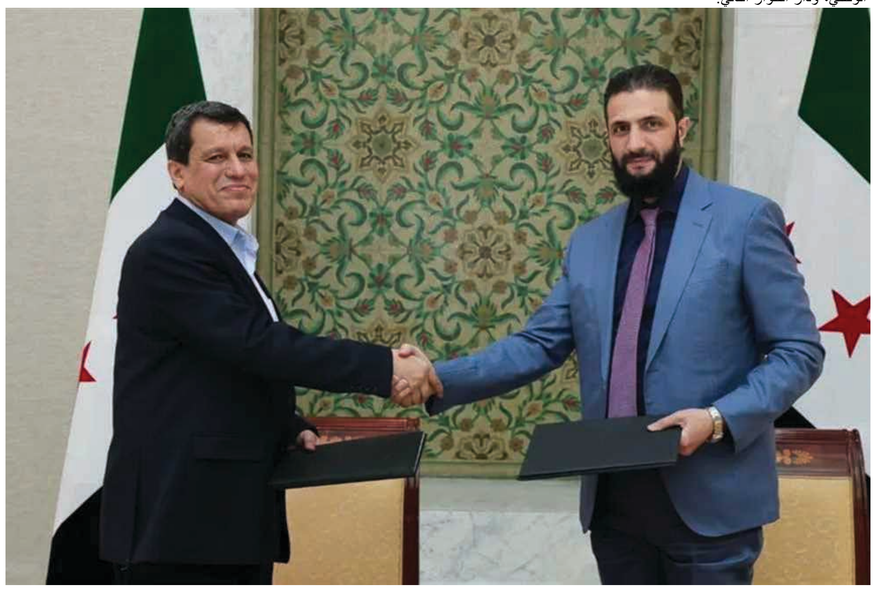

حاوره/ مجد محمد

نوه جوان مللي إلى أن مفاوضات قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية مع الحكومة السورية الانتقالية بما فيها اتفاق العاشر من آذار خطوة بارزة في مسار طويل ومعقد نحو تحقيق الاستقرار السياسي في سوريا.

في سياق التحولات المعقدة التي تشهدها سوريا، يبدو أن قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا قد دخلت في مرحلة جديدة من المفاوضات مع الحكومة الانتقالية، جاء اتفاق آذار ٢٠٢٥ ليشكل نقطة تحول في العلاقة بين الطرفين، من خلال هذا الاتفاق، سعت قسد إلى إيجاد حلول وسطية تحفظ استقرار المنطقة وتمنحها مزيداً من الاستقلال السياسي والإداري مع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات، فإن قسد تأمل في أن يكون اتفاق آذار ٢٠٢٥ بداية لتفاهمات أوسع تضمن أمن المنطقة واستقرارها في إطار السيادة الوطنية السورية، يبقى الطريق طويلاً، لكن قسد والإدارة الذاتية ترى في هذه المفاوضات فرصة لتثبيت مكتسبات المنطقة وحماية مصالح شعوبها في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع جوان مللي عضو الحزب التقدمي الوطني، ودار الحوار التالي:

***ما هي أبرز بنود اتفاق آذار ٢٠٢٥ بين الحكومة الانتقالية وقسد؟**

اتفاق آذار ٢٠٢٥ هو نتيجة جهود بين قسد والحكومة الانتقالية، من أبرز بنوده تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين للإشراف على الأمن في المناطق الحدودية، وتوحيد الجهود لمكافحة الجماعات الإرهابية، خاصة تنظيم «داعش»، كما تم الاتفاق على إشراك الإدارة الذاتية في العمليات السياسية المستقبلية، مع ضمان تمثيل الكرد بشكل لائق في المؤسسات الحكومية، وفيما يتعلق بالاقتصاد، تم فتح المعابر بين مناطق شمال وشرق سوريا والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة لضمان تدفق السلع والبضائع، بالإضافة إلى ترتيب عودة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية.

***كيف ترى قسد هذا الاتفاق في سياق التوترات الإقليمية والدولية؟**

قسد ترى في هذا الاتفاق خطوة استراتيجية نحو استعادة الاستقرار السياسي في سوريا، خاصة بعد سنوات من التدخلات الإقليمية المعقدة، على الرغم من أن قسد تحترم التواجد الدولي في المنطقة، إلا أن الاتفاق مع الحكومة الانتقالية يمثل فرصة لبقاء الإدارة الذاتية في إطار وحدة سوريا بشكل أكثر وضوحاً من وجهة نظرنا، نحن نعمل على تقوية الوضع الداخلي في مناطقنا وحماية الحقوق السياسية لشعوب المنطقة، وذلك من خلال اعتراف دمشق بخصوصية هذا النظام الإداري الذي يدير المنطقة.

***ما هي العقبات التي واجهت قسد خلال المفاوضات مع دمشق؟**

العقبات كانت كثيرة ومتعددة، علاوة على ذلك كانت بعض الأطراف الداخلية والخارجية تشكك في قدرة قسد على التوصل إلى اتفاق حقيقي مع الحكومة، خصوصاً بعد الدعم الغربي الكبير الذي تلقته قسد، كما أن هناك تحديات تتعلق بالقضايا الحقوقية، خاصة حول ضمانات الحفاظ على الهوية الكردية والإدارة الذاتية، التي لا تزال نقطة خلافية حتى اللحظة.

***هل يعتبر هذا الاتفاق بداية لتسوية شاملة في سوريا؟**

الاتفاق هو خطوة نحو بناء علاقة سياسية جديدة مع دمشق، لكنه لا يعني بالضرورة تسوية شاملة للمشكلة السورية، قسد ترى أن حل النزاع السوري يتطلب إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الكرد، في عملية صياغة دستور جديد يعترف بالحكم الذاتي وحقوق الأقليات، على الرغم من أن الاتفاق يمثل نقطة تحول في العلاقة مع دمشق، فإن الطريق لا يزال طويلاً أمام التسوية الشاملة.

***كيف تنظر قسد إلى تأثير هذه المفاوضات على الوضع الأمني في مناطق شمال وشرق سوريا؟**

نحن نعتبر أن هذه المفاوضات ستؤدي إلى تقليل التوترات العسكرية في المنطقة، خصوصاً في المناطق الحدودية، الاتفاق يوفر قاعدة للتعاون الأمني بيننا وبين الحكومة لمكافحة الجماعات الإرهابية مثل «داعش» و«القاعدة»، كما يمكن أن يساهم في تقليل الأعمال العدائية بين الأطراف المتنازعة ويتيح الفرصة لإعادة بناء الثقة بين قواتنا وقوات الحكومة.

***هل تؤثر هذه المفاوضات على الوضع الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا؟**

من الواضح أن الاتفاق سيسهم في تحسين الوضع الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا، فتح المعابر التجارية مع الحكومة سيسهم في تدفق البضائع والموارد إلى مناطقنا، خاصة المواد الأساسية التي كانت تشهد نقصاً خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى ذلك التعاون مع الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز سيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي في شمال وشرق سوريا.

هل يمكن أن تودي هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية مستقبلاً؟

من حيث المبدأ، قسد تلتزم بتحقيق حل دائم، لكن من غير الممكن القول إن النتائج ستظهر بين ليلة وضحاها، نحن نؤمن بأن تحقيق تسوية حقيقية يتطلب وقتاً طويلاً، حيث يتعين على دمشق أن تعترف بتاريخ الشعب الكردي في سوريا وحقوقه السياسية وتثبت ذلك في دستور سوريا الذي يعاد صياغته بمشاركة كل المكونات، لكن الاتفاق يمثل بداية مهمة نحو تخفيف حدة الصراع وفتح الباب لحوار مستمر.

كيف تؤثر هذه المفاوضات على العلاقة بين قسد والأطراف المحلية في شمال وشرق سوريا؟

على الرغم من أن هناك من يشكك في الاتفاق، إلا أن قسد تسعى دائماً إلى الحفاظ على وحدة الصف المحلي، وتحرص على طمأنة كافة مكونات المنطقة بأن الاتفاق مع الحكومة لا يعني التنازل عن حقوقهم، في الواقع، سيكون دور الإدارة الذاتية أكثر وضوحاً في المستقبل، وستعمل على ضمان تمثيل جميع الأطراف في قرارات الحكومة بشكل يضمن توزيع السلطة على أسس عادلة.

***هل تم تضمين حقوق الكرد في هذا الاتفاق بشكل واضح؟**

من حيث النصوص، لا يمكن القول إن جميع الحقوق الكردية قد تم تضمينها بشكل كامل، لكن من الناحية العملية، قسد ترى أن الاعتراف بالإدارة الذاتية هو خطوة أولى نحو تحقيق تلك الحقوق، الاتفاق ينص على تعزيز الوضع الإداري في مناطق الكرد ويمنحهم فرصة للمشاركة في القرارات الوطنية، وهو ما يعتبره الكرد مكسباً سياسياً كبيراً في حال تطبيقه.

***كيف تؤثر هذه المفاوضات على المواقف الدولية تجاه قسد؟**

المفاوضات بين قسد والحكومة الانتقالية تعكس رؤية قوات سوريا الديمقراطية الوطنية، حيث تسعى قسد إلى التوصل إلى حل سوري-سوري بعيداً عن التدخلات الأجنبية، ولكن من المؤكد أن الدول الغربية، التي دعمت قسد في السابق، ستتابع تطورات المفاوضات بحذر. قسد تأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من دعم هذه الجهود والتوصل إلى تسوية سياسية ترضي جميع الأطراف دون المساس بسيادة سوريا.

***هل هناك ضمانات دولية لهذا الاتفاق؟**

حتى الآن، لا توجد ضمانات دولية رسمية للاتفاق، لكن هناك إشارات على أن المجتمع الدولي، وخاصة الدول الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، قد تكون مستعدة لدعم هذا الاتفاق إذا ما التزم الطرفان به، نحن نرى أن الضمانات تأتي من داخل سوريا، ومن التزام كل من قسد والحكومة الانتقالية بتنفيذ بنود الاتفاق.

***ما هو موقف قسد من التواجد التركي في المناطق الحدودية؟**

قسد تعتبر التواجد التركي في المنطقة بمثابة احتلال غير شرعي، وتطالب بانسحاب القوات التركية من كافة المناطق التي تسيطر عليها في الشمال السوري، المفاوضات مع الحكومة لا تشمل قبول أي تواجد أجنبي في الأراضي السورية، ونحن نسعى جاهدين لتحقيق أمن واستقرار مناطقنا بعيداً عن التدخلات الخارجية.

***كيف ستتعامل قسد مع أي محاولات من تركيا لتقويض الاتفاق؟**

قسد تمتلك القدرة على الدفاع عن مناطقها، ونحن واثقون من أن أي محاولة لتقويض الاتفاق من قبل تركيا ستكون محاولة يائسة، قسد تملك قوة عسكرية منظمة ومؤسسات مدنية مستقلة تستطيع الدفاع عن حقوق الشعوب الموجودة في شمال وشرق سوريا.

***هل ستستمر قسد في العمل مع التحالف الدولي ضد الإرهاب؟**

نعم، قسد ستواصل التنسيق مع التحالف الدولي ضد الإرهاب طالما أن هذا التنسيق يخدم استقرار المنطقة ويعزز أمنها، لكننا في الوقت نفسه نؤكد ضرورة أن تكون كافة القرارات السيادية في سوريا، بما في ذلك السياسة العسكرية والأمنية، بيد الحكومة الانتقالية وفقاً للاتفاقات الثنائية، قسد تسعى لتوحيد الجهود المحلية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، مع ضمان احترام السيادة السورية وحقوق شعبنا.

***ما هي التوقعات المستقبلية بشأن هذه المفاوضات؟**

قسد تأمل أن تكون هذه المفاوضات بداية لمرحلة جديدة من التعاون البناء مع الحكومة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الاستقرار في سوريا، لكن في الوقت نفسه، من المتوقع أن تشهد المفاوضات تحديات مستمرة، خاصة في ظل التوترات الإقليمية والتدخلات الأجنبية، الأهم من ذلك هو أن قسد ستستمر في الضغط لضمان حقوق شعوب شمال وشرق سوريا والحفاظ على الإدارة الذاتية كركيزة أساسية في المستقبل السياسي لسوريا.

الصحفيات السوريات بين صعوبات المهنة وضغوط المجتمع

تقرير/ جمانة الخالد

في غرف الأخبار داخل الصحف والقنوات التلفزيونية في سوريا، قد يبدو المشهد عادياً للوهلة الأولى، لكن خلف الكاميرات تكشف الصحفية السورية عن معركة مزدوجة، مواجهة مع متطلبات المهنة الصعبة، وأخرى مع التوقعات الاجتماعية التي ما تزال تحكم حضورها بمعايير تقليدية. ومع أن مشاركة النساء في الإعلام لم تعد شيئاً استثنائياً، إلا أن الصحفيات لا يزلن يواجهن تحديات كبيرة، حيث يُطلب منهن إثبات جداراتهن أكثر من الرجال، ليس لأن قدراتهن محل شك، بل لأن بيئة العمل ما تزال مصمَّمة وفق نمط ذكوري، من ساعات العمل الطويلة إلى التغطيات الميدانية الخطرة، وصولاً إلى ثقافة مؤسساتية تعطي المرأة أدواراً ثانوية في مواقع القرار.

الصحفية امنة الجلبي ترى أن الصحافة في سوريا ليست مجرد وظيفة، بل هي مجال متقلب ومجهد، والتحدي الأكبر بالنسبة لها هو محاولة الحفاظ على توازن شبه مستحيل بين مهامها المهنية ومسؤولياتها الأسرية، إذ يظل المجتمع يسأل المرأة عن بيتها قبل أن يقدر مهنيتها، وينظر إلى طموحها المهني أحياناً على أنه تهديد. وتضيف أن غياب السياسات الداعمة والآليات التنظيمية يجعل الصحفيات يواجهن إرهاقاً مستمراً دون أي حماية، وتتحول بيئة العمل إلى مساحة استنزاف أكثر من كونها منصة تمكين.

الصحفيات السوريات يواجهن تقييمات مزدوجة، بحسب الصحفية سلمى الحداد، التي تقول إن الكثيرات منهن، رغم كفاءتهن العالية، لا يصلن إلى مواقع القرار التحريري، إذ يُنظر إليهن غالباً كواجهة تمثيلية أكثر من كونه عنصر فاعل. ومع غياب الشفافية في الترقيات وتوزيع المهام، تتسع فجوة التفاوت بين الجهد المبذول والفرص المتاحة. الصحفية هالة مراد تؤكد أن التمييز في المؤسسات الإعلامية السورية غالباً ما يكون خفيّاً، لكنه ملموس في التهميش اليومي، تجاهل الترقيات، توزيع المهام، وحتى في تقييم الأداء، ويأتي أحياناً من بيئة العمل نفسها وليس فقط من الزملاء، حيث تمنح الترقيات للرجال بشكل أسرع، وتُبنى التقديرات أحياناً على القدرة على الاندماج في البيئة الذكورية أكثر من الأداء الفعلي.

على الرغم من الزيادة في حضور النساء، فإن هذا الحضور غالباً ما يظل شكلياً، إذ تُمنح الصحفية السورية أدواراً أمام الكاميرا أو في التغطية الميدانية، لكنها نادراً ما تشارك في اتخاذ القرارات أو رسم السياسات التحريرية. الصحفية نجلاء صالح تؤكد على ضرورة تبني سياسات واضحة لتعزيز العدالة المهنية، وإعادة النظر في آليات الترقيات والتكليف، واعتماد معايير شفافة تستند إلى الأداء الفعلي، مع تفعيل آليات المساءلة الداخلية، خاصة في حالات التمييز والتحرش المخفي، ليصبح الحضور النسائي حقيقياً وفاعلاً في مواقع صنع القرار.

تستمر الصحفيات السوريّات في مواجهة قضية التحرش في بيئات العمل الإعلامية، وغالباً ما تختار المرأة الصمت خوفاً من فقدان وظيفتها أو سمعتها. الصحفية رهف كمال تروي تجربتها حيث تعرضت للتحرش من مديرها وفقدت العديد من الميزات نتيجة رفضها التنازل عن كرامتها، مضطرة للسكوت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، ومسؤوليات إعالة أسرتها في ظل سنوات الأزمة. الصحفية ليلى الدرويش تشير إلى أن التغطية الصحفية أحياناً ترتبط بتنازلات شخصية، وأن رفض الانخراط في علاقات غير مهنية قد يؤدي إلى الإقصاء من الاجتماعات وحرمان الصحفية من الفرص المهمة، مما يعكس نوعاً من التمييز غير المعلن داخل المؤسسات الإعلامية.

تؤكد الصحفية مها العبدالله أن الثورة الرقمية قلبت مهنة الصحافة رأساً على عقب، فمواكبة التغيرات أصبحت أمراً ضرورياً، لكن الكثير من الصحفيات في سوريا يواجهن فجوة تدريبية تؤثر على قدرتهن في المنافسة، وتعرضهن للتهميش في سوق إعلامي سريع التحول. ومع كل ذلك، تصر الصحفيات على البقاء في المهنة، لأن كل تحقيق أو تقرير يُنجز هو إثبات لقدرة المرأة على الصمود ومواجهة الصعوبات. فالصحفية السورية، رغم ساعات العمل الطويلة والخوف من التهميش، تبقى صامدة، لأنها تؤمن أن الإعلام يستحق الكفاح من أجل حريته، وأن التمكين لا يتحقق إلا ببيئة عمل تحترم المهنية وتوفر الفرص لتطوير القدرات دون المساس بالكرامة.

الصحفية سارة القاسم تلخص الواقع بأن الطريق أمام الصحفيات السوريّات مليء بالتحديات، من تمييز مهني إلى مضايقات وتحسس مباشر، ومع ذلك فإن حضورهن في الإعلام ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل هو إرادة على كسر القوالب النمطية. اليوم، الصحفية لا تكتفي بنقل الخبر، بل تعيشه وتدفع ثمنه مضاعفاً، مؤكدة أن المهنية لا جنس لها، وأن الصوت الصادق لا يُخمد بالخوف أو التهميش، وأن إعادة رسم بيئة العمل الإعلامي بما يضمن العدالة والحماية والفرص المتساوية أصبح ضرورة، ليكون الإعلام حرّاً وصوت كل مكوناته مسموعاً ومحترماً على قدم المساواة.

ذاكرة النساء لا تجف... مؤونة حمص حصن الصمود الأخير في وجه الفقر والنسيان

مع بداية الخريف، تعود الحياة إلى مطابخ حمص وريفها، لكن ليس الحياة المادية فقط، بل حياة الذكريات، والطقوس، والدفء الذي تصنعه الأيادي النسوية. في هذه المطابخ، تنهمك النساء في تحضير مؤونة الشتاء، التقليد العريق الذي ورثنه الأجيال جيلاً بعد جيل. الطقوس هنا ليست مجرد تحضير طعام، بل سيمفونية حياة تعبّر عن الصبر، والاعتماد على الذات، والتكافل الاجتماعي، والفلسفة العميقة التي عاشها أهل حمص عبر القرون.

مع تصاعد الأزمة الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية، تغير المشهد هذا العام، إذ تقلّصت كميات المؤونة، وغابت بعض الأنواع التي كانت جزءًا من ذاكرة الشتاء، وبقيت النساء متمسكات بالأساس: دبس الرمان، دبس الفليفلة، المكدوس، وبعض الخضار المجففة، محتفظات بها رغم ضيق الحال، وكأنها تحمي رصيد البيت من النسيان.

دبس الرمان... رائحة الحنين التي تنبعث من القدور

في ريف حمص الغربي، حيث تنتشر بساتين الرمان بين البيوت، تتداخل رائحة دبس الرمان المغلي مع دخان الحطب، معلنةً عن موسم جديد من العمل والحنين. العملية هنا طويلة ودقيقة، تبدأ من قطف الثمار الحامضة وغسلها جيدًا، ثم ضربها بالعصا لاستخراج الحب، وفرز الحبوب عن القشور الصفراء التي قد تعطي طعمًا مرًا. بعدها تُطحن الحبوب في الخضاضة ويُصفّى العصير بالشاش حتى تحصل على سائل صافٍ، قبل أن يوضع على نار هادئة لساعات عدة ليصبح كثيفًا وذو لون غامق جميل. في نهاية المطاف، يُعبأ الدبس في زجاجات نظيفة ليصبح جزءًا من مؤونة الشتاء.

تقول الحاجة أم طلال من قرية ربلة:

«منذ صغري وأنا أشارك أهلي في صناعة دبس الرمان. العملية طويلة لكنها ممتعة، وفي كل خطوة أشعر بأنني أنقل شيئًا من روح البيت إلى المستقبل. كل زجاجة دبس تحمل ذكرياتنا وعرقنا وتعبنا.»

في منزل أم وليد، سيدة خمسينية من حي باب السباع، تخلّط أصوات غليان القدور بضحكات أبنائها الذين يساعدونها في التحضير. تقول مبتسمة:

«دبس الرمان جزء من هويتنا. نستخدمه في الفتوش والبانلجي والمحاشي، وحتى في صحن الزيتون مع دبس الفليفلة. أما دبس الفليفلة، فهو حكاية أخرى من صبر النساء وحنكتهن. في قرى ريف حمص الشرقي، تمتد الحقول الحمراء بالفليفلة، وتبدأ السيدات بتنشيفها تحت الشمس منذ مطلع أيلول. السيدة سحر الحمصي تقول:

«نختار الفليفلة البلدية الصغيرة لأنها أطيب وأقل رطوبة، ونخلطها مع نوع يسمى قرن الغزال لنحصل على لون وطعم متوازن. بعد غسلها وتنظيفها من البذور، ننشرها على شراشف نظيفة في ساحة الدار لعدة أيام، ثم نطحنها ونضيف الملح وزيت الزيتون. أحيانًا نطبخها قليلاً طعمه مختلف عن الصناعي؛ فيه روح البيت وعرق التعب، وهذا ما لا يُشترى بالمال.»

دبس الفليفلة... حرارة العمل وفرحة الشرفات

أما دبس الفليفلة، فيُعد من أكثر المؤونات التي تحتاج إلى صبر وعناية. تبدأ العملية بتحميص الفليفلة على نار هادئة حتى تلين، ثم تُنزع البذور والأغشية، وتُطحن مع الثوم والملح والكمون. بعد ذلك، تُطبخ على نار متوسطة لساعات طويلة مع التحريك المستمر حتى تتكثف وتأخذ لونًا بنيًا غامقًا. تقول السيدة هالة عبود، التي تعمل في تجهيز المؤونة لبيعها في أسواق حمص القديمة:

«الناس بدأت تعود إلى الأصل، تبحث عن الطعم الحقيقي بعد سنوات من المنتجات المصنعة. دبس الفليفلة لم يعد مجرد طعام، بل صار رمزًا للأصالة والجودة.»

المكدوس... الملك الذي ينتظر النساء

المكدوس، الأكلة التي لا تخلو منها موائد الشتاء، تنتظرها النساء حتى تشرين الأول حين تبرد الأجواء ويصبح الجوز وزيت الزيتون الجديدان متوافرين. تقول السيدة نوال من حي عكرمة:

«نختار الباذنجان الزهري الصغير، نغليه قليلاً حتى يلين، ثم نعصره جيدًا ونحشيه بخليط من الجوز البلدي والثوم ودبس الفليفلة الجديدة. بعد الحشو، نضع المكدوس في مرطبانات زجاجية ونغلبها ليوم كامل حتى تخرج المياه، ثم نغمره بزيت الزيتون الطازج. السر في النكية هو نوع الزيت والجوز، فلا شيء يعوضهما.»

المكدوس هنا ليس مجرد طعام، بل ذاكرة نسائية محفوظة بالزيت والجهد والحنكة، كل قطعة تحمل إرثًا من الأجيال وحكايات الأم والأخت والجارة.

التحديات الاقتصادية... صمود النساء في مواجهة الغلاء

لكن هذا الموسم لم يخلُ من الصعوبات. اضطرّت كثير من النساء إلى تقليص مؤونتهن بسبب ارتفاع الأسعار، إذ باتت تكلفة تحضير مؤونة بسيطة لعائلة متوسطة تعادل رواتب عدة أشهر. تقول أم حسام من حي الزهراء:

«كنت أحضر كل سنة عشرات الكيلوغرامات من المكدوس والفليفلة، أما الآن فاقتصرت على القليل. الدخل لا يكفي، والمدارس بدأت، وكل شيء غالٍ.»

وتضيف فادية، متقاعدة: «المؤونة كانت ضمانًا للشتاء، توفر علينا مصاريف كبيرة. أما اليوم فصارت ترفًا لا نقدر عليه. مع ذلك، أحاول أن أحتفظ ولو بمرطبان صغير من دبس الفليفلة لأشم رائحة أيام زمان.»

مؤونة الشتاء... ذاكرة تتجاوز الطعام

في نهاية المطاف، مؤونة الشتاء في حمص أكثر من مجرد طعام، إنها ذاكرة بيت وحنين إلى زمن الوفرة والبساطة. ورغم قسوة الظروف الاقتصادية وتراجع الإمكانيات، ما زالت النساء الحمصيات يحافظن على هذا التقليد العريق، يواجهن به برد الشتاء وأعباء الحياة، ويجدن فيه دفئًا معنويًا يربطهن بالأرض والعائلة والماضي.

حتى وإن قلت الكميات وتبدلت الأدوات، يبقى جوهر المؤونة واحدًا: حب البيت، عبق النار، نكهة التعب الممتزجة برائحة الرمان والفليفلة والزيتون، التي تملأ بيوت حمص دفئًا وصمودًا في وجه قسوة الأيام.

دفء لا يُشترى

هي المؤونة التي تصنعها النساء ليست مجرد طعام، بل حائط صمود، ووسيلة بقاء، واحتفاء بالذاكرة والهوية. كل سيدة تحمي زجاجتها الصغيرة كأنها تحمي جزءًا من روحها، وكل خطوة في تحضير المؤونة هي تحدٍ وصبر وإبداع. المؤونة هي رمز القوة اليومية للمرأة الحمصية، التي تُعلم أن البقاء على الأرض هو البقاء على البيت والذكريات والعائلة، وأن الدفء الحقيقي لا يأتي من النار وحدها، بل من المرأة التي تصنعه بعناية في كل فصل من فصول الحياة.

من تل أبو هريرة إلى غوطة دمشق.. حكاية الزراعة السورية عبر العصور

أرض الحضارة الأولى

لم تكن الزراعة في سوريا مجرّد مهنة أو نشاط اقتصادي، بل كانت جوهر الهوية الحضارية السورية منذ فجر التاريخ. على ضفاف الفرات والخابور، وفي سهول الجزيرة الخصبة، وغوطة دمشق الغنّاء، وسهول حوران السوداء، بدأ الإنسان يزرع أولى الحبوب ويدجّن الحيوان، فاتحاً بذلك أول فصل في قصة التحضّر الإنساني.

وسورية التي سُمّيت منذ القدم بـ "سلة خبز الشرق"، ظلّت عبر العصور مهد القمح والزيتون والعنب، ومصدر الغذاء للحضارات التي قامت على أرضها أو عبرت منها، من السومريين والآراميين، إلى الإغريق والرومان، وصولاً إلى الدولة الإسلامية والعصر الحديث.

البدايات: من أبو هريرة إلى ماري... الزرع الأول على الأرض

تشير الاكتشافات الأثرية في تل أبو هريرة شمالي الفرات إلى أن سكانه مارسوا الزراعة منذ نحو ١٣ ألف عام، وهي من أقدم الشواهد في العالم على تحوّل الإنسان من الصيد إلى الزراعة المستقرة.

عُثر هناك على أدوات طحن حجرية وبذور قمح وشعير متفحمة، إضافةً إلى بقايا ماعز وأغنام مستأنسة، ما غيّر فهم المؤرخين لمسار الحضارة البشرية.

أما في ماري وإيبلا وتدمر، فقد كشفت التنقيبات عن وجود أنظمة زراعية متطورة تعتمد على السجلات الطينية لتوزيع الأراضي والحصص المائية، مما يدل على إدارة اقتصادية متكاملة قبل آلاف السنين من الكتابة المسمارية في الرافدين.

العصور الكلاسيكية والإسلامية: الزراعة كفنّ ونظام حياة

في العصور الآرامية والرومانية، توسّعت شبكات الريّ، فبُنيت الأقنية والسواقي الحجرية وشُيّدت السدود الصغيرة لتخزين مياه الأمطار.

تحوّلت غوطة دمشق في تلك الحقبة إلى جنةٍ خضراء تحيط بالعاصمة، حيث وصفها الجغرافيون المسلمون في القرن العاشر بقولهم:

"الغوطة قطعة من الجنة... فيها من الثمار ما لا يُحصى، تسقيها الأنهار كالشرايين في الجسد."

وفي العهد الإسلامي، انتقلت الخبرة الزراعية السورية إلى الأندلس عبر العلماء والتجار، لتصبح أساساً لأنظمة الريّ المتقدمة في إسبانيا لاحقاً.

الأدوات التقليدية: من المنجل إلى المحراث الحديدي

عرف الفلاح السوري عبر القرون أدواتٍ بسيطة لكنها عبقرية في وظيفتها: المنجل الحجري، والمحراث الخشبي "العرد"، والشادوف لسحب المياه من الآبار.

ومع دخول القرن العشرين، بدأت ثورة المكننة الزراعية بدعم من الدولة، فاستُبدلت الأدوات اليدوية بالمحاريث الحديدية والمضخات، وانتشرت الجرارات في سهول الجزيرة وحوران، ما غيّر بنية الريف السوري وأسلوب العمل في الحقول.

المحاصيل: من القمح إلى القطن... ذاكرة الأرض

القمح والشعير: غذاء التاريخ

سورية تُعدّ من أقدم منتجي القمح في العالم. كان القمح يُزرع على نطاقٍ واسع في الجزيرة وحوران، ويمثّل عماد الغذاء والاقتصاد معاً. القمح السوري الصلب كان يُصدّر إلى مصر والعثمانيين وأوروبا الشرقية حتى منتصف القرن العشرين.

القطن: الذهب الأبيض

في خمسينيات القرن الماضي، أصبح القطن المحصول النقدي الأول في البلاد. امتدت مساحاته على ضفاف الفرات وسهول حلب ودير الزور، وأسّس لصناعة نسيج وطنيّ ضخمة. لكن مع تراجع الريّ وارتفاع التكاليف وتغيّر المناخ، تقلّصت المساحات في العقود الأخيرة.

الزيتون والعنب والحمضيات

من جبال الساحل إلى ريف إدلب ودرعا، ظلّت أشجار الزيتون رمزاً للسلام والصمود. أكثر من ١٠٠ مليون شجرة زيتون كانت تُزيّن وجه البلاد قبل الحرب، إلى جانب العنب في السويداء والحمضيات في الساحل.

الجغرافيا الزراعية: ممالك الخصوبة المتنوّعة

الجزيرة السورية (الحسكة – الرقة – دير الزور)

أراضٍ بعلية شاسعة تُروى بمياه الفرات. القمح والشعير والقطن محاصيلها الأساسية.

يقول المزارع عبد الكريم الحمد من ريف الحسكة

"كانت أرضنا تُعطي ذهباً كل موسم، واليوم ننتظر الغيم ولا يأتي. لم نعد نحصد كما في الماضي."

الغوطة وريف دمشق

مزارع بساتين، فواكه وخضار وزهور. كانت تُعدّ درّة الزراعة البستانية في الشرق.

اليوم، كثير من أراضيها صارت ضمن التمدد العمراني أو تضرّرت بفعل النزاع.

سهل حوران ودرعا

تربة بركانية خصبة ومياه جوفية وافرة. اشتهرت بزراعة القمح والكروم والبطاطا.

الفلاح سليم الزعبي يقول:

"حوران كانت تُطعم الشام، لكننا الآن نزرع بالكاد ما يكفينا بسبب ارتفاع الأسعار وشحّ الوقود."

الساحل السوري (اللاذقية – طرطوس)

مناخ متوسطي رطب جعلها موطناً للحمضيات والتبغ والخضروات الشتوية.

البادية والمناطق الجافة

رغم قسوة الطبيعة، كانت مراعٍ مهمة لتربية المواشي والإنتاج الحيواني، لكنها تضرّرت بفعل الجفاف والتصحر المتزايد.

من الازدهار إلى الأزمة: الزراعة في القرن العشرين والحادي والعشرين

شهدت سورية بعد الاستقلال جهوداً كبيرة لتحديث الزراعة:

إنشاء سد الفرات عام ١٩٧٣ مكّن من ريّ آلاف الهكتارات.

تأسيس مؤسسة البذار ومراكز البحوث الزراعية التي طوّرت أصناف قمح محلية مقاومة للجفاف.

إطلاق برامج دعم للفلاحين بالأسمدة والوقود بأسعار رمزية.

لكنّ العقود الأخيرة حملت تغيّرات قاسية.

فمنذ عام ٢٠١١، تعرّض القطاع الزراعي لأضرار جسيمة:

تراجع إنتاج القمح بأكثر من ٦٠٪.

تدمير قنوات ريّ وسرقة مضخات وآليات.

نزوح مئات الآلاف الفلاحين من أراضيهم.

ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة بشكل غير مسبوق.

تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام ٢٠٢٤ يؤكد أنّ أكثر من ١٢ مليون سوري يواجهون انعدام أمن غذائي بدرجات متفاوتة، وأن استعادة القطاع الزراعي ضرورة لا ترفاً.

البحوث والشهادات: الأمل في البذور المحلية

يؤكد الباحث الزراعي د. نشأت الحسن في تصريح «للسوري»: "رغم كل ما حدث، ما تزال التربة السورية تمتلك خصوبة طبيعية عالية. التحدي الأكبر هو الماء. إن أعدنا ترميم شبكات الري واستخدام طرق الري الحديثة، يمكن أن نضاعف الإنتاج خلال خمس سنوات."

ويضيف الباحث: "البذور السورية القديمة أكثر مقاومة للجفاف من الهجينة المستوردة، لذا نعمل حالياً على إعادة حفظها في بنك البذور الوطني."

المستقبل: بين الخطر والفرصة

المناخ يتغيّر بسرعة، والأنهار الكبرى (الفرات والعاصي) تواجه ضغوطاً هيدرولوجية، لكنّ الأرض السورية لم تفقد سرّها بعد.

الخبراء يدعون إلى استراتيجية جديدة تعتمد على

إدارة المياه بذكاء (الريّ بالتنقيط، حصاد مياه الأمطار)

دعم التعاونيات الزراعية وتمويل صغار المزارعين.

ترميم السدود الصغيرة وتوسيع إنتاج البذور المحلية.

دمج الشباب في مشاريع زراعية حديثة بدلاً من هجرتهم إلى المدن.

الأرض التي لا تنام

على الرغم من الحروب والجفاف والتحديات، تبقى الزراعة في سورية ذاكرة وطنية وركيزة حياة. فكل سنبلة قمح تُزرع اليوم على أرض الجزيرة، وكل قطرة ماء تُسقى بها نخلة في دير الزور أو شجرة زيتون في إدلب، هي استمرار لحكاية بدأت قبل عشرة آلاف عام...

حكاية الإنسان السوري الذي لم يفقد يوماً إيمانه بالأرض.

المأكولات الشعبية السورية.. رحلة عبر التاريخ والطبيعة والثقافة

يُعد المطبخ السوري أحد أهم علامات الهوية الثقافية للشعب السوري، ويُشكل نافذة تاريخية على الحضارات التي مرت على هذه الأرض منذ آلاف السنين، إذ امتزجت فيه نكهات الشرق والغرب، من الفينيقيين والرومان والعرب إلى العثمانيين، لتتشكل قائمة متنوعة من الأطباق التي تعكس ثقافة ومجتمع كل منطقة. كل طبق يمثل تجربة فريدة تجمع بين التاريخ والغذاء والذكريات العائلية والمناسبات الاجتماعية، ويظهر مدى ارتباط السوريين بمكانهم وبيئتهم وأسلوب حياتهم. دراسة المطبخ السوري ليست مجرد دراسة غذائية بل هي رحلة في التراث الثقافي والاجتماعي الممتد عبر الزمن، وتكشف كيف أن الطعام أصبح جزءاً من الهوية السورية المتنوعة.

دمشق وحلب: قلب المطبخ السوري التقليدي

تتمتع دمشق بحضور مميز للكبة الدمشقية التي تحضر بأشكال مختلفة ما بين المقلية والمحشوة والمطهية في الفرن، ويستخدم الطهاة الدمشقيون اللحم الطازج مع الصنوبر والبهارات المحلية لتكتسب الكبة نكهتها الفريدة وتصبح جزءاً أساسياً من الولائم والمناسبات الخاصة. تقول السيدة أم علي: «الكبة في دمشق ليست مجرد أكلة، بل إرث عائلي، كل مناسبة نتجمع فيها الكبة رمز للفرح والضيافة». كما تنتشر في دمشق أطباق العدس مثل ست أبقى التي تحضر من العدس والمعكرونة مع الكزبرة والكمون، وطبق المليحي من الأرز واللبن والجميد مع الدجاج أو اللحم، والذي يقدم عادة في الأعراس والمناسبات ويتميز بغناه بالمذاق والمواد الغذائية. وفي دمشق أيضاً حلويات أصيلة مثل الكنافة الجبنية والمعمول بالتمر والفستق، وتعد جزءاً من الاحتفالات الدينية والاجتماعية ووسيلة للتواصل بين أفراد العائلة والمجتمع. أما في حلب، فتتميز الكبة بالتنوع الكبير بين المقلية والمطحونة والمحشوة بالصنوبر واللحم المفروم، وتشتهر المدينة بالمعجنات مثل السمبوسك المحشو باللحم أو الجبن، والتي تقدم كوجبة خفيفة في الأسواق والمقاهي، ويشير الطباخ محمد الحلبي إلى أن الكبة الحلبية تختلف عن أي مكان آخر لأن طريقة تحضير العجين ومقدار التوابل تجعل كل لقمة تحمل تاريخ المدينة، إضافة إلى حلويات حلب المشهورة مثل المهلبية والميرومة بالفستق والكنافة النابلسية والشاي بالحليب الممزوج بالهيل الذي يمثل جزءاً من الضيافة اليومية.

المناطق الوسطى والجنوبية: حمص، حماة ودرعا

تشتهر حمص بأطباق العدس والحمص التقليدية وعلى رأسها حراق أصبعه الذي يحضر من العدس والخبز المقلي مع دبس الرمان أو التمر هندي، ويعرف بطعمه الحامض الفريد، كما تشتهر المدينة بالكبة بالصينية وفتة الجميد التي تعكس الطابع الريفي والمذاق الغني للتوابل المحلية، وتقول السيدة ندى الحمصية: «الأطعمة التقليدية في حمص إرث يربطنا بالماضي، كل طبق يحكي قصة عن جدودنا وأساليبهم في الطهي». محافظة حماة تتميز بأطباق الغلال والفول والعدس مع التوابل المحلية والجميد، بينما محافظة درعا تقدم المليحي والحمص باللحم والدبس في الولائم والمناسبات الاجتماعية، وتقول السيدة فاطمة العبدالله: «الأطباق هنا مختلفة قليلاً عن باقي المناطق لكنها غنية ومشبعة بالنكهات والبهارات».

الساحل والمناطق الجبلية: اللاذقية، طرطوس، السويداء وريف دمشق

يعتبر الساحل السوري غني بالمأكولات البحرية الطازجة في محافظتي اللاذقية وطرطوس، فالسمك والجمبري والمحار تقدم بطرق متنوعة مثل السمك بالفرن مع الصنوبر والزيتون والمقليات البحرية بالبهارات المحلية، ويشير الطباخ ياسر الساحلي إلى أن المأكولات البحرية تعتمد على الطعم الطازج للبحر مع لمسة من الأعشاب البرية والزيت البلدي لتعطي نكهة فريدة ومميزة. أما المناطق الجبلية مثل السويداء وريف دمشق، فيعتمد سكانها على الأعشاب البرية والفطر في أطباقهم التقليدية مثل فتة الزعتر مع الزيت البلدي وخضار مطهوة بالجميد، كما تشتهر المكدوس المحشو بالجوز والفلفل الأحمر، والذي يحضر في أواخر الخريف ويخزن للشتاء ويتميز بألوانه ونكهاته الغنية.

المحافظات الشرقية والشمالية: الرقة، دير الزور والحسكة

محافظة الرقة تشتهر بأطباق الحبوب مثل الفول والعدس والحمص المطبوخ مع التوابل المحلية والجميد، ويشتهر الريف بأطباق المرق والخضار الموسمية والمقبلات الشعبية، كما تنتشر المشروبات التقليدية مثل عصير الرمان الطبيعي والتمر الهندي المحضر منزلياً. محافظة دير الزور تركز على أطباق الغلال كالقمح والذرة والعدس وتشتهر بمأكولات اللحوم المشوية والرقاق المحشو وتقدم الحلويات التقليدية مثل القطايف والفطائر في رمضان والمربيات المنزلية من المشمش والتين. الحسكة تتميز بالمأكولات الكردية والعربية معاً مثل الكبة والمطبق والسمبوسك والبرغل المحشو باللحم والفول المطبوخ بطرق متنوعة، والحلويات المحلية تشمل المعمول بالمكسرات والحلويات المشبكة والمشروبات التقليدية مثل شاي النعناع والعرقسوس.

إن المأكولات الشعبية السورية تمثل حلقة من التراث الثقافي لكل محافظة ومدينة وتظهر تأثير البيئة والجغرافيا على المطبخ وتوضح كيف أن كل منطقة لها هويتها الغذائية الخاصة، وهو ما يجعل المائدة السورية لوحة فنية تجمع بين التاريخ والطبيعة والثقافة والمجتمع. إن الحفاظ على هذه المأكولات ونقلها للأجيال القادمة مسؤولية ثقافية للحفاظ على التراث السوري الغني والمتنوع، إذ أن كل طبق وكل وصفة يحمل في طياته قصص العائلات والاحتفالات والمناسبات التاريخية ويجسد التنوع البشري والجغرافي الذي تشتهر به سوريا ويؤكد الباحثون أن هذه المأكولات الشعبية تمثل جسراً يربط الماضي بالحاضر وتعمل على تعزيز الهوية الوطنية والثقافية للشعب السوري ويظهر كيف أن الطعام ليس مجرد وسيلة للبقاء بل أداة ثقافية للتواصل ونقل التراث بين الأجيال ويظل السوريون حريصين على توارث وصفات الكبة والكبسة والعدس والحلويات والمشروبات التقليدية لضمان استمرار هذه الهوية الغنية والتاريخية.

جمع الحطب في سوريا.. عادة ثقافية تقاوم الزمن وتربط الإنسان بطبيعة الأرض

في قلب القرى السورية، وعلى سفوح الجبال والوديان، يظل جمع الحطب عادة راسخة، تحمل عبق الماضي وروح التراث. هذه الممارسة ليست مجرد وسيلة للتدفئة في الشتاء القارس، بل هي تجربة ثقافية متكاملة تعكس علاقة الإنسان السوري بالطبيعة، وتجمع بين العمل والاحتفال بالهوية والتواصل الاجتماعي، وتظل شاهداً على قدرة المجتمعات الريفية على الصمود رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

رحلة البحث عن الحطب بين الغابة والمنزل

يبدأ يوم جمع الحطب مبكراً، حيث تتجه العائلات إلى الغابات والسهول لاختيار الأغصان الجافة بعناية. وتشارك جميع أفراد الأسرة، من الأطفال إلى كبار السن، في جمع الخشب ونقله إلى المنازل. تقول «أم سامر» من قرية في جبل قاسيون: «كنا نخرج صباحاً مع أطفالي وزوجي، نحمل الحطب على ظهور الحمير أو العربات الصغيرة. خلال الرحلة نروي القصص ونتعلم احترام الطبيعة وعدم اقتلاع الأشجار الصغيرة.»

الجانب الاجتماعي: دفء أكثر من النار

جمع الحطب ليس نشاطاً فردياً فقط، بل هو فرصة لتعزيز الروابط بين الجيران والعائلات. تقول خولة، فتاة من ريف اللاذقية: «نشعر بالفخر حين نشارك في جمع الحطب، ونعود إلى المنازل حاملين أكياس الخشب، ثم نشعل المواقد ونحكي قصص الجدات. الدفء الذي تمنحه النار لا يقارن بالدفء الذي نشعر به معاً.» هذه اللحظات تجمع المجتمع، وتحوّل العمل إلى مناسبة للتعاون وتبادل الخبرات والمعرفة التقليدية.

الخبرة والتقنية في اختيار الحطب

عملية جمع الحطب تتطلب معرفة دقيقة: اختيار الأغصان الجافة، وحماية الأشجار الصغيرة، واحترام التوازن البيئي. كما يتم تعليم الأطفال كيفية تقطيع الحطب ونقله بأمان، مما يحوّل هذه العادة إلى درس عملي في صيانة الطبيعة والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة.

الحطب صديق الشتاء القاسي

بالنسبة للأسر الفقيرة، يكتسب الحطب قيمة أكبر، فهو وسيلة للتدفئة والطهي في الوقت نفسه، ويخفف من الأعباء المادية في ظل ارتفاع أسعار المحروقات. يقول «أبو كريم»، من ريف حلب: «جمع الحطب جزء من حياتنا، من هويتنا، لا يمكن أن نتركه يندثر. هو ليس فقط وقوداً، بل ذكريات وقيماً نريد أن نمررها للأجيال القادمة.»

عادة تتجاوز الزمن

رغم التطور والتقنيات الحديثة، تبقى عادة جمع الحطب جزءاً لا يتجزأ من التراث السوري، شاهداً على قدرة الإنسان على التكيف مع الطبيعة، والحفاظ على الهوية الثقافية، ونقل المعرفة والخبرة بين الأجيال. فهي أكثر من مجرد نشاط شتوي، بل تجربة حياتية متكاملة تعكس الروح الحقيقية للمجتمع السوري.

قراءة في اتفاق وقف النار بين حماس وإسرائيل

لطفي توفيق

أثار اتفاق وقف إطلاق النار في غزة موجة من الارتباك في تل أبيب، حيث تم الإعلان عنه من واشنطن قبل أن تعلن الحكومة الإسرائيلية موقفها الرسمي، مما يؤكد نجاح الضغوط الأميركية على نتنياهو.

ورحبت الأوساط الرسمية الإسرائيلية بالاتفاق بشكل متحفظ، بينما ساد في الأوساط السياسية والعسكرية شعور بالخيبة باعتبار أن الاتفاق أنهى الحرب دون تحقيق أهدافها المعلنة، واعتبرت هذه الأوساط أن تل أبيب خاضت أطول وأعنف حرب في غزة، لكنها خرجت منها أضعف سياسيا وأكثر عزلة على الصعيد الدولي.

وانقسم اليمين الصهيوني على نفسه بين مؤيد للاتفاق ومعارض له، في حين اندفع معارضو الائتلاف الحاكم إلى إعلان تأييدهم غير المشروط للاتفاق.

واعتبرت الوزيرة أوريت ستروك من حزب الصهيونية الدينية، أن الاتفاق «يحمل في طياته عاراً عظيما.. عار على تطبيع إطلاق سراح الإرهابيين مقابل الرهائن.. عار مجرد ذكر الدولة الفلسطينية في الاتفاق».

وبدا واضحا من طبيعة ردود الفعل السياسية أن معظم أطراف الحلبة السياسية الإسرائيلية ترى في الاتفاق لحظة تاريخية تؤسس لتوجه مغاير لما كان عليه الوضع قبله، بما يمكن أن يقود إليه من تغيير شامل في الرؤية السياسية الإسرائيلية.

مرحلة معقدة

يرى محللون أن تل أبيب تقترب من مرحلة معقدة في إدارتها لقطاع غزة، عنوانها «الضبط الإقليمي» وليس «الهيمنة العسكرية»، وهو ما يقيد حريتها العسكرية والسياسية، ويفرض عليها معادلة إقليمية جديدة تعيد رسم موازين القوى بعد عامين من الحرب.

ويتوقعون أن يطالب المجتمع الدولي بخطوات سياسية ملموسة نحو حل الدولتين، في حين يعاني الداخل الإسرائيلي من انقسام حاد وأزمة ثقة بالحكومة، كما يمكن أن تفجر العودة إلى العمليات العسكرية، مواجهة مع واشنطن وتعمق عزلة تل أبيب الدولية.

وأن تتجه الأمور في غزة نحو إدارة إقليمية، حيث تسعى الدول العربية إلى تقييد يد إسرائيل ومنعها من استئناف العمليات العسكرية.

وأن ما يسمى «الخط الأصفر» الذي رسمه ترامب في خريطته السياسية لغزة، يمثل آخر الحدود لقدرة تل أبيب على المناورة.

ويرى محللون أن إسرائيل لم تحقق نصراً حاسماً باستعادة المحتجزين، بل دخلت مرحلة تقييد استراتيجي ترسم فيها حدود حركتها من الخارج أكثر مما ترسم من داخل مؤسساتها الأمنية.

ويعتقدون أن اتفاق وقف إطلاق النار ليس نهاية الحرب، بل بداية نظام إقليمي جديد تواجه فيه إسرائيل اختبار الحفاظ على أمنها وردعها في معادلة لم تعد تملك السيطرة الكاملة عليها.

ماذا حققت حماس من طوفان الأقصى

وفق بعض المراقبين، خرجت حماس من الحرب أقوى سياسياً، بعدما نجحت في الصمود رغم الحصار والتدمير، ورسخت نفسها كقوة تمثل المقاومة الفلسطينية، خاصة أن الاتفاق لم يتضمن أي جدول زمني لنزع سلاحها، مما يعني أن الحركة احتفظت بمكانتها السياسية والعسكرية في القطاع، ونجحت في تأجيل أي استحقاق استراتيجي قد يضعف بنيتها.

ولكن حماس لم تحقق الأهداف التي أعلنتها من خلال عملية طوفان الأقصى، وفي مقدمتها فك الحصار عن قطاع غزة ووقف الاستيطان في الضفة الغربية، فالحصار بقي قائماً، وزادت القيود الإنسانية والاقتصادية قسوة، ووسعت إسرائيل مشاريع الاستيطان في الضفة الغربية.

كما لم تنجح في تعطيل اتفاقيات السلام بين إسرائيل ودول المنطقة، فقد أعلن الرئيس الأميركي أن مسار السلام سيستأنف من جديد على نطاق أوسع، ما يعني أن العملية لم توقف المشروع.

ولم تنجح في تعزيز موقعها السياسي والعسكري، وظهورها كقوة قادرة على فرض معادلات جديدة، حيث أدت الحرب إلى تراجع التأييد الشعبي لها داخل القطاع بعد أن أثقلت الحرب كاهل سكانه بالدمار والمعاناة، مما جعلها تخسر قدرتها على السيطرة الميدانية التي كانت تملكها قبل الحرب.

ماذا حققت إسرائيل من الحرب

رأى خبراء إسرائيليون أن تل أبيب خسرت المعركة الدولية، إذ واجهت تحولاً في الرأي العام العالمي، وتصاعدت الانتقادات الأوروبية، وتنامي التعاطف الشعبي مع الفلسطينيين بشكل غير مسبوق.

وقال الباحث في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة تل أبيب إيال زيسر إن «ما لم تستطع السلطة الفلسطينية تحقيقه في عشرين عاماً، نجحت فيه حماس خلال عامين من الحرب»، وأشار إلى أن الحديث عن حل الدولتين عاد بقوة إلى الأجندة الأميركية والدولية.

وكتبت صحيفة «يسرائيل هيوم» أن هذه التطورات تحد من قدرة إسرائيل على فرض تسوية أحادية الجانب أو استئناف الحرب، لأن أي تصعيد جديد سينظر إليه على أنه نسف لمسار سياسي محتمل نحو إقامة دولة فلسطينية، وأشارت إلى أن خطة ترامب تمثل خارطة طريق جديدة نحو هدف لم يعلن عنه صراحة، لكنه حاضر بين سطورها، وهو إقامة دولة فلسطينية.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الاتفاقية الجديدة، تتميز عن اتفاقية أوسلو ليس بمضمونها السياسي فحسب، بل بأسلوب صياغتها، إذ جاءت كإملاء أميركي يفرض واقعا جديدا تحت شعار «السلام الاقتصادي» و«التطبيع الإقليمي»، مقابل الاتفاقية التي قامت على تفاوض مباشر بين الطرفين.

وحذرت هذه الوسائل من أن الموافقة على هذه الاتفاقية تخرج المبادرة السياسية من يد تل أبيب، وتجعل مصير التسوية مرتبطاً بإرادة الأطراف الدولية والعربية.

مخاوف من فشل الاتفاقية

أثارت الاتفاقية الجديدة تساؤلات متعددة حول مصداقية الضمانات الأميركية، وجدية إسرائيل في تنفيذ التزاماتها، ورغبة حماس في التخلي عن حكم قطاع غزة.

وطرح محللون أسئلة حول قدرة الوساطة على تجاوز العقبات التي أفشلت اتفاقات سابقة، في ظل عدم توقف الحرب الإسرائيلية على القطاع.

وأشار خبراء في الشؤون الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تركز على المرحلة الأولى باعتبارها المرحلة الحاسمة، ولا تريد الدخول في مباحثات حول القضايا الجوهرية التي ستأتي بعدها، معتبرة أن تحقيق إطلاق سراح جميع الأسرى يمثل إنجازاً كبيراً لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية.

ومن جهتها، طالبت حركة حماس بضمانة أميركية بأن إسرائيل لن تعاود عدوانها على غزة بعد تسليم الأسرى، وينبغي أن تكون هذه الضمانة على لسان الرئيس الأميركي شخصيا.

وبضرورة انسحاب إسرائيل من كل المناطق المأهولة لتجميع الأسرى وتحضيرهم للإفراج عنهم، وأشارت إلى أن خريطة ترامب غير مقبولة لأنها تخرج مدينتين كاملتين من دائرة الانسحاب.

وكشفت صحيفة واشنطن بوست الأميركية عن أن موضوع تبادل الأسرى هو النقطة الوحيدة التي وافقت عليها حماس، إضافة إلى تسليم مقاليد الحكم في القطاع إلى لجنة من التكنوقراط.

بعد أكثر من ٦٠ عاماً.. دمشق تحضر لتسليم إسرائيل رفات إيلي كوهين

رجّحت وسائل إعلام إسرائيلية وأخرى إقليمية، أن تتسلّم تل أبيب خلال الفترة المقبلة رفات الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين، الذي أُعدم في دمشق عام ١٩٦٥ بعد أن اتُّهم بالتجسس لصالح جهاز «الموساد». وتأتي هذه الأنباء بالتزامن مع تحركات دبلوماسية غير معلنة يشهدها ملف العلاقة بين دمشق وتل أبيب عبر وسطاء دوليين، خاصة من روسيا وبعض الأطراف الغربية.

ونقلت القناة الإسرائيلية «١٢» عن مصادر وصفتها بـ«الأمنية الرفيعة» أن الحكومة السورية تعمل على ترتيبات خاصة تتعلق بمكان دفن كوهين وتسليم رفاته إلى إسرائيل «قريباً جداً»، ضمن صفقة أوسع ذات طابع سياسي وإنساني. وذكرت القناة أن هذه التطورات جاءت بعد أن تسلّم الموساد الإسرائيلي خلال العام الماضي أرشيفاً كاملاً يضم الاف الوثائق والصور المتعلقة بكوهين من داخل سوريا.

كانت إسرائيل قد أعلنت رسمياً في أيار/ مايو ٢٠٢٤ أنها استعادت نحو ٢٥٠٠ وثيقة وصورة وأغراض شخصية تعود لكوهين، بينها مذكرات، رسائل بخط يده، وصور التقطت له خلال فترة نشاطه في سوريا. ووفق تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فإن المواد صودرت من أرشيف أمني سوري سري للغاية يعود إلى ستينيات القرن الماضي، وتم نقلها إلى تل أبيب عبر «عملية غير عسكرية» شاركت فيها جهات خارجية.

وذكرت القناة «كان» الإسرائيلية أن دمشق وافقت على تسليم الأرشيف كبادرة حسن نية نحو الولايات المتحدة من جهة، و«رسالة سياسية» تجاه إسرائيل من جهة أخرى، دون الكشف عن خلفيات الصفقة أو الأطراف المتورطة فيها. ورغم غياب إعلان رسمي سوري حول الموضوع، فإن مؤشرات عديدة ظهرت في الإعلام العبري تتحدث عن «تفاهمات هادئة».

من هو إيلي كوهين؟

إيلياهو بن شاؤول كوهين، المعروف في سوريا باسم «كمال أمين ثابت»، هو أشهر جاسوس في تاريخ إسرائيل الحديث. وُلد في الإسكندرية عام ١٩٢٤ لعائلة يهودية من أصول شامية، ثم هاجر إلى إسرائيل في الخمسينيات.

جُنِّد لصالح الموساد عام ١٩٦١، وبعد تدريبات مكثفة، أُرسل إلى الأرجنتين لخلق هوية رجل أعمال سوري مغترب. وبعد أن نجح في ذلك، انتقل عام ١٩٦٢ إلى دمشق، وتمكن بسرعة من التقرّب من دوائر السلطة في عهد حكومة حزب البعث الأولى بعد انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣، حتى أنه حصل على دعوات لحضور اجتماعات حساسة في قيادة الأركان بحسب اعترافات إسرائيلية رسمية لاحقة.

كيف تم كشفه؟

تضاربت الروايات حول كشف أمره، لكن مصادر المخابرات السورية السابقة تشير إلى أنه تم رصده خلال بث إشارات لاسلكية إلى تل أبيب. ووفق كتاب «جواسيس جدعون» للكاتب البريطاني غوردون توماس، فإن الخبراء السوفييت الذين كانوا يساعدون دمشق في الأمن الإلكتروني لعبوا دوراً محورياً في تعقبه.

اعتُقل في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥، وخضع لمحاكمة عسكرية علنية، وانتهى الحكم بإعدامه شنقاً في ساحة المرجة وسط دمشق بتاريخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٦٥.

محاولات سابقة لاستعادة الجثمان

لم تكن هذه أول محاولة إسرائيلية لاستعادة رفات كوهين. ففي عام ٢٠١٨، نشرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أن روسيا حاولت التوسط لإعادة الرفات خلال مفاوضات مع دمشق، إلا أن ذلك فشل بسبب رفض رسمي سوري. كما تحدثت قناة «RT» الروسية في ٢٠١٩ عن عملية روسية في مقبرة بدمشق يُعتقد أنها كانت بحثاً عن قبر كوهين.

وحتّى اليوم، رفضت سوريا الإفصاح عن مكان دفنه رغم مطالبات متكررة من عائلته ومن الحكومة الإسرائيلية.

الفقر يتجاوز ٨٠٪ والحلول غائبة.. هل تنقذ المشاريع الصغيرة الاقتصاد السوري؟

تقرير/ مرجانة إسماعيل

تشير أحدث الدراسات والتقارير الدولية إلى أن نسبة الفقر في سوريا تجاوزت ٨٠ بالمئة من السكان، بينما يحتاج أكثر من ١٧ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية خلال عام ٢٠٢٥، ما يعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد. يعيش السوريون في مناطق الحكومة تحت ضغوط شديدة، إذ تواجههم صعوبات يومية في تأمين الغذاء والمياه والاحتياجات الأساسية، وسط تراجع كبير في القدرة الشرائية وارتفاع مستمر للأسعار، وهو ما يفاقم أثر التحديات المعيشية ويضع الأسر أمام خيارات صعبة.

القطاع الزراعي والحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة يعتبر الملاذ الرئيس لملايين الأسر، خصوصاً في الريف، حيث يعتمد السكان على هذه الأنشطة لتأمين دخلهم اليومي، لكنهم يواجهون صعوبات متزايدة تتعلق بنقص التمويل، وتراجع البنية التحتية، وأزمة الموارد المائية، إضافة إلى الجفاف المتكرر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير. يقول الدكتور سامر نصري، خبير اقتصادي وزراعي: «الزراعة لا تزال مصدر رزق رئيسياً، لكن الجفاف ونقص مستلزمات الإنتاج قللا من القدرة على الاستمرار بنفس المستوى، ما يتطلب حلولاً مستدامة تدعم الأسر الريفية وتخفف العبء المالي عنها».

في قرى ريف دمشق، يتحدث أبو فراس، مزارع وموزع لبذار القمح والشعير، عن معاناة الفلاحين: «كان المزارع يأتي ويدفع ثمن البذار في بداية الموسم، أما اليوم فهو عاجز عن ذلك، وكل همّه تأمين قوت يومه»، ويشير إلى أن ضعف القدرة الشرائية للناس يجعل العملية الزراعية أكثر صعوبة. أما أم علي، من إحدى القرى القريبة، فتقوم بإنتاج الأجبان في منزلها لمساعدة زوجها الموظف على تأمين مصروف الأسرة، فتقول: «نبيع كيلو الجبن بسعر مناسب، لكن الزبائن لا يملكون القدرة على الشراء، ولو كان هناك دعم حكومي أو تنظيم للسوق، كنت سأتمكن من التوسع».

الشابة حنان، حاصلة على شهادة في الاقتصاد، لجأت إلى مشروع صغير عبر الإنترنت لبيع منتجات حرفية، لكنها تواجه صعوبات كبيرة في التوصيل والوصول إلى الزبائن خارج دمشق، مشيرة إلى أن ضعف البنية اللوجستية يحد من فرص نجاح المشاريع الصغيرة، ويزيد من صعوبة الاعتماد على هذه المشاريع كمصدر دخل مستدام. التحديات الزراعية تتفاقم بسبب نقص المياه وتملح الأراضي، ما يضع الأمن الغذائي في خطر. من جهة أخرى، هناك تجارب ناجحة أثبتت جدوى استخدام الطاقة الشمسية في أنظمة الري، حيث خفضت التكاليف وزادت الإنتاجية، بحسب المهندس الزراعي ميسم جليس. ويؤكد أن دعم الحرف اليدوية مثل صناعة صابون حلب التقليدي والمطرزات اليدوية يمثل فرصة للحفاظ على التراث، وفتح الأسواق المحلية والإقليمية أمام المنتجات السورية، مما يساهم في توفير دخل مستدام وفرص عمل جديدة.

لكن العوائق ما تزال قائمة، إذ تشمل تدمير البنية التحتية كالمطاحن والمستودعات والطرق الزراعية، ما يحد من قدرة النقل والتسويق، إلى جانب محدودية التمويل من البنوك، ونقص برامج التدريب المهني الذي يؤدي إلى ضعف الأداء أو دفع الشباب إلى الهجرة والبطالة.

تجارب عملية أثبتت جدواها، حيث أشارت مبادرات التجارب الميدانية إلى أن مضخات الري بالطاقة الشمسية قللت تكاليف الإنتاج بنسبة تصل إلى ٦٠ بالمئة، وزادت الإنتاجية بشكل ملحوظ. كما أن مشاريع الدعم الصغير للنساء في المنازل، مثل صناعة الأجبان والخياطة، ساعدت الأسر على تحقيق دخل ثابت، وتحويل المستفيدين من المساعدات إلى منتجين قادرين على الاعتماد على الذات.

على المدى القصير، يوصي الخبراء بتوفير بذور وأسمدة، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي المتنقل، وإنشاء أسواق موسمية للمنتجات الزراعية والحرفية. أما على المدى المتوسط، فيجب تأسيس حاضنات أعمال للتدريب على التسويق الرقمي والمحاسبة، وإطلاق صناديق قروض صغيرة بضمانات ميسّرة، ووضع آليات لحماية الملكية الفكرية للمنتجات المحلية. وعلى المدى الطويل، ينصح بضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية الزراعية من طرق ومطاحن وسلاسل تبريد لتحسين القدرة على التسويق وربط المنتج المحلي بالأسواق الإقليمية.

ويرى الخبراء أن تطوير علامة تجارية للمنتجات السورية التقليدية يضمن جودة عالية وأسعار تنافسية، ما يرفع القيمة الاقتصادية لهذه المنتجات داخلياً وخارجياً، ويعزز فرص التصدير وبخلق أسواقاً مستدامة. ويؤكد الدكتور عبد الرحمن عيسى أن الزراعة والحرف الصغيرة، رغم العقبات الكثيرة، تستطيع أن تشكل أداة فعالة للحد من الفقر وتحقيق التمكين الاقتصادي للأسر، وتحويل الاعتماد على المعونات إلى قدرة إنتاجية تمنح السوريين فرصة لاستعادة الكرامة والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد محلي قادر على مواجهة أزمات الغذاء والبطالة على المدى الطويل.

هذا النهج يعكس رؤية عملية للحد من الفقر في مناطق الحكومة، ويبرز أهمية التركيز على المشاريع الصغيرة والقطاع الزراعي كوسيلة لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، مع الحفاظ على التراث وتوفير فرص عمل مستدامة للأسر السورية في مختلف المحافظات.

السكن العشوائي في سوريا... أزمة قديمة فاقمتها الحرب

في ظل تداعيات الحرب الطويلة، تحوّلت أزمة السكن العشوائي في سوريا إلى مأساة إنسانية تمسّ ملايين المواطنين، فهناك أكثر من مليون منزل مدمّر، والملايين يعيشون في مساكن غير منظمة، بينما تغيب الخطط الفعلية لإعادة الإعمار.

وتختلف الأسباب المؤدية إلى ظهور أزمة السكن العشوائي في سوريا بين النزوح الداخلي من الأرياف خاصة بسبب الحرب التي دفعت الملايين للبحث عن مأوى سريع دون تخطيط، وارتفاع أسعار العقارات الرسمية مقارنة بدخل المواطن ما جعل البناء غير النظامي الخيار الوحيد للفقراء.

إضافةً إلى ضعف الرقابة والتخطيط خاصة في أطراف المدن البعيدة عن الأنظار وتأخر في إصدار القوانين التنظيمية العادلة التي تمنع التوسع العشوائي.

نتائج السكن العشوائي

رغم أن السكن العشوائي نشأ كحلّ اضطراري للنازحين والفقراء، إلا أنه سرعان ما تحوّل إلى مشكلة بنيوية تهدد حياة السكان وتعيق التنمية، فغياب التنظيم والتخطيط في هذه المناطق لا يمكن فقط على شكل المدينة، بل يتسبب بأضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية وقانونية عميقة.

على المستوى الاجتماعي، يعيش سكان العشوائيات في بيئة تفتقر إلى الأمان والخدمات الأساسية، ما يؤدي إلى تهميشهم في أماكن يتزايد فيها معدلات الفقر والعنف، أما عمرانياً، فالأبنية غير المرخصة تُشوّه النسيج الحضري، وتُعيق إدماج هذه المناطق في المخططات التنظيمية، كما أن البنية التحتية فيها غالباً ما تكون هشة أو حتى غائبة تماماً، مما يعرّض السكان لمخاطر الكوارث الطبيعية والانهيارات.

إضافةً إلى أن العشوائيات تعتبر عبئاً اقتصادياً على البلاد، وغياب الملكية القانونية يمنع السكان من الاستفادة من عقاراتهم في البيع أو التمويل، ويجعلهم عرضة للإخلاء أو الاستغلال.

قانونياً، يواجه سكان العشوائيات صعوبات في إثبات ملكيتهم، خاصة في ظل قوانين تنظيمية تتيح اقتطاع الأراضي دون تعويض عادل، ما يهدد استقرارهم ويُقصيهم من أي مشاريع إعادة تأهيل أو تطوير.

أبرز التشريعات

شكّلت التشريعات المتعلقة بالسكن والعشوائيات في سوريا محاولةً رسمية لتنظيم الفوضى العمرانية، لكنها افتقرت إلى آليات تنفيذ واقعية أو عدالة اجتماعية.

فمنذ عام ٢٠١٢ أطلق مشروع «ماروتا سيتي» بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٦ التي تنص على تنظيم منطقتين في دمشق بهدف معالجة مشكلة السكن العشوائي وتحويلها لبيئة عمرانية منظمة ولكن بحسب التقارير الإعلامية كان التنفيذ بطيء ومتجزّئ دون وجود آليات تنفيذية وضمانات اجتماعية واضحة.

وفي ظل غياب تقارير حكومية دورية وشفافة حول أموال إعادة الإعمار وتنظيم السكن، تعتمد معظم النسب المتداولة على تحليلات صحفية واقتصادية مستقلة، لا على بيانات رسمية منشورة، فعلى سبيل المثال، تشير تقارير من مركز حرمون وSyria Report إلى أن نسبة تنفيذ مشاريع التنظيم العقاري مثل «ماروتا سيتي» و«باسيليا سيتي» لا تتجاوز ٣٠٪، وأن تطبيق القانون ٢٣ لعام ٢٠١٣ والمرسوم ١٠ لعام ٢٠١٨ بقي محدوداً دون تجاوز ١٥٪، كما واجه المرسوم انتقادات واسعة بسبب ضيق المهلة الزمنية لإثبات الملكية ما يقصي المهجرين والنازحين من حقوقهم العقارية، وتحويل الملكيات إلى أسهم يفقد السكان السيطرة المباشرة على ممتلكاتهم ويجعلها عرضة للاستثمار دون ضمانات، ومع غياب السجلات العقارية الدقيقة فتح المجال للتلاعب بدلاً من تحقيق العدالة العمرانية.

أما النسب المتعلقة بتوزيع الأموال، مثل توجيه ٦٠–٧٠٪ منها نحو مشاريع عقارية استثمارية، فهي مستندة إلى مقارنة حجم المشاريع المعلنة مقابل غياب مشاريع إسكان اجتماعي أو إعادة تأهيل العشوائيات، ولا توجد جهة رسمية نشرت تفاصيل دقيقة عن أوجه الصرف، هذا التفاوت بين الخطاب الرسمي والواقع العملي يؤكد عدم وجود رقابة، وعدم وجود تقارير دورية تضمن العدالة والشفافية في إدارة ملف الإعمار.

إن معظم التشريعات صدرت دون آليات تنفيذ واضحة أو جدول زمني ملزم، حيث أن المال متوفر ولكن لا أحد يعلم كيف يتم صرفها ومن يتحكم بهذه الصفقات كما أن الإنجازات الفعلية تركزت في مشاريع عقارية استثمارية، لا في معالجة العشوائيات أو توفير مساكن للمهجّرين.

وغياب الشفافية في صرف أموال الإعمار يُعد من أبرز العوائق، إلى جانب ضعف إشراك السكان في التخطيط وضعف التعويض لهم إضافة لمشكلة الملكية القانونية حيث لم يتمكن كثير منهم من إثبات ملكيتهم ما أدى إلى فقدان حقوقهم، وبما أن الفساد في سوريا يعتبر الأعلى عالمياً فإن تتبع الأموال والمساءلة ومحاسبة المسؤولين تصبح أمر صعباً في ظل غياب آليات الرقابة وتداخل المصالح بين الجهات المنفذة والرقابية، كل ذلك يجعل من مشاريع التنظيم واجهة للاستثمار دون معالجة جوهر أزمة السكن.

ملف السكن العشوائي بعد سقوط النظام

ما بعد سقوط النظام دخلت سوريا في حالة من التفتت الإداري والسياسي وغابت جهة موحدة مسؤولة عن إدارة الملفات، وأصبحت الأزمة أكثر تعقيداً حيث انكشفت هشاشة البنية القانونية والمؤسساتية التي كانت تدار بها الملكيات العقارية.

ومع غياب قدرة الحكومة على حماية الحقوق برزت سلطات محلية متباينة في المرجعية وكلها تفتقر لسجل عقاري دقيق وموحد وآليات قانونية نزيهة كل هذا يجعل من المستحيل تتبع الأموال التي جمعت باسم الإعمار وكيف صرفت، ومن المستحيل توثيق الانتهاكات وحالات التهجير القسري الذي لايزال يستمر بأشكال مختلفة إذ بات لا يقاس فقط بعدد من غادروا بيوتهم بل بعدد من فقدوا حق العودة إليها، فالسكان وجدوا أنفسهم أمام منظومة عقارية لا تعترف بوجودهم ولا تتيح لهم إثبات ملكيتهم، هكذا تم إقصاء الفئات الأضعف وربط إعادة الإعمار بمصالح سياسية واقتصادية بعيداً عن أي عدالة اجتماعية.

حرائق ريف حماة الغربي.. مواجهة النار وتحديات الموارد المحدودة

حماة/ جمانة الخالد

شهدت مناطق ريف حماة الغربي في الفترة الأخيرة حرائق واسعة التهبت فيها الغابات واليساتين، مخلفة دماراً كبيراً في الغطاء النباتي وخسائر اقتصادية ملحوظة، كما أبرزت محدودية الإمكانيات المتاحة لفرق الإطفاء في التصدي لهذه الكوارث. رجال الإطفاء، الذين يمكن وصفهم بالأبطال المجهولين، وجدوا أنفسهم أمام تحد كبير في مواجهة نيران منتشرة على مساحات شاسعة، معتمدين على أدوات محدودة وسط طرق وعرة تعيق تحركهم وسرعة استجابتهم، في حين تهدد الحرائق بقاء الممتلكات والأرواح في القرى المتاخمة للمناطق الحراجية.

يقول رضا سليم، أحد عناصر فرق الإطفاء في المنطقة: «تتعددت الجبهات، ما خلق ضغطاً هائلاً على الفرق وقلّص فرص السيطرة على الوضع». وأضاف أن سرعة الرياح ساعدت على انتشار اللهب بسرعة، بينما كانت التضاريس الوعرة والمرتفعة تشكل عقبة كبيرة أمام وصول الآليات الثقيلة، ما أجبر الفرق على استخدام وسائل تقليدية أكثر خطورة، مثل التعامل مع النيران من مناطق منخفضة لتجنب كثافة الدخان.

مدير مركز الإطفاء في بلدة سطحة، هاني الكردي، أشار إلى أن عدد الكوادر العاملة غير كاف، وأن الحرائق امتدت لأيام متتالية دون فرصة للراحة، بينما غاب بعض الموظفين الخبراء عن الميدان بعد إنهاء عقودهم في بداية العام. وأوضح أن الخبراء السابقين، كان لهم دور بارز في عمليات الإطفاء الأخيرة، مستجيبين لاستدعاء الفرق دون أجر، ما يؤكد أهمية خبراتهم في التعامل مع الحرائق المعقدة والدخان الكثيف، بينما يحتاج العناصر الجدد إلى تدريب وتأهيل طويل قبل أن يصبحوا قادرين على مواجهة المخاطر الفعلية بشكل مستقل.

أحد أبرز التحديات التي تواجه فرق الإطفاء هي ضعف البنية التحتية، حيث الطرق الضيقة تعرقل حركة الآليات الثقيلة، ما يزيد من خطر التأخير في الوصول لمواقع الحريق. كما أضافت عناصر الإطفاء أن تجمع الأهالي حول مناطق الحرائق أحياناً يعيق عملهم، خصوصاً عندما يحاول كل شخص توجيه الفريق إلى موقع مختلف، ما يجعل تحديد الأولويات أكثر صعوبة ويعرض الجميع لمخاطر إضافية.

المهندسة البيئية ليلى الصالح أكدت أن الحرائق الأخيرة في ريف حماة الغربي أدت إلى احتراق آلاف الهكتارات من الغابات والمزروعات، مشددة على ضرورة إعادة التشجير باستخدام أنواع مناسبة تتحمل الظروف المناخية القاسية، مثل الصنوبر، الأرز، السماق، بالإضافة إلى أشجار الفاكهة كاللوز والتفاح والإجاص. وأوضحت أن إعادة التشجير يجب أن ترافقها دراسة دقيقة للطريق والمناطق المناسبة وزراعة أشجار مقاومة للحريق، وإنشاء خزانات مياه استراتيجية لتسهيل مكافحة الحرائق مستقبلاً.

وأضافت الصالح أن خطة إدارة الحرائق يجب أن تعتمد على استراتيجيات شاملة تشمل الوقاية، الاستعداد، الترميم، والتأهيل، مع إشراك المجتمع المحلي في حماية الغابات وتعزيز شعور الملكية لديهم، والاستفادة من خبراتهم المحلية في الحفاظ على البيئة الحراجية. وأكدت على أهمية تطوير البنية التحتية للطرق لتسهيل حركة آليات الإطفاء، وتوفير خزانات مياه وأجهزة حديثة، إلى جانب تدريب دوري للكوادر على أحدث أساليب مكافحة الحرائق.

وأكدت أن التعامل مع حرائق الغابات يجب أن يتحول إلى استراتيجية مستدامة تهدف إلى جعلها حوادث استثنائية وليست قاعدة، مع اعتماد الإدارة البيئية للغطاء النباتي كأساس لحماية الموارد الطبيعية. وأضافت أن العمل التشاركي بين فرق الإطفاء، الجهات الحكومية، والأهالي هو الطريق الأمثل لضمان بقاء الغابات السورية كممورد طبيعي واستراتيجي للأجيال القادمة، وحماية الممتلكات والأرواح من المخاطر المستمرة.

في نهاية المطاف، يبقى ريف حماة الغربي أمام تحديات كبيرة، حيث النار تهدد الغطاء النباتي والحياة اليومية، بينما الإمكانيات المتاحة لمكافحة الحرائق محدودة. ومن الضروري وضع خطط متكاملة للوقاية، التدريب، إعادة التشجير، وتحسين البنية التحتية، لضمان مواجهة أي حرائق مستقبلية بفعالية وحماية البيئة والمجتمع المحلي من آثار هذه الكوارث.

تحديات الحياة اليومية في الحسكة وأزماتها المستمرة

الحسكة/ مجد محمد

في وقت تتجه فيه الأنظار إلى مناطق النزاع، تبقى مدينة الحسكة في شمال شرق سوريا واحدة من المناطق التي تعيش ظروفاً إنسانية صعبة، حيث تتجسد المعاناة اليومية لسكانها في غياب الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه، فضلاً عن وضع اقتصادي كارثي يعصف بالعائلات ويهدد مستقبل الأجيال القادمة.

تعتبر أزمة الكهرباء والمياه من أبرز التحديات التي يعاني منها سكان الحسكة في الوقت الحالي، إذ بات انقطاع الكهرباء جزءاً لا يتجزأ من حياة المدنيين في معظم مناطق المحافظة، فمدينة الحسكة لم تأتي إليها الكهرباء تماماً منذ أكثر من ستة أشهر، والاعتماد فقط على مولدات الاشتراك «الامبيرات» هذا الوضع يضعف قدرة السكان على أداء أبسط الأنشطة اليومية مثل الدراسة والعمل، ويزيد من معاناتهم الاقبال على الشتاء القارس.

أما فيما يخص المياه، فإن الوضع لا يقل سوءاً، حيث تعاني مدينة الحسكة من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب، وتم إعلانها أكثر من مرة مدينة منكوبة، ولكن لا حياة لمن تنادي فالاحتلال التركي لازال يسيطر على محطة ضخ علوك ويحرم أكثر من مليون نسمة من الماء، ويعتمد السكان على شراء المياه من مصادر غير موثوقة عبر الصهاريج، مما يعرضهم لخطر الأمراض المعدية المرتبطة بتلوث المياه.

وتعاني الحسكة من أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت بشكل مستمر على مدار السنوات الماضية، ما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للسكان، نسبة البطالة في المنطقة مرتفعة، ويواجه السكان صعوبة في توفير احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والدواء، التضخم المستمر في أسعار المواد الأساسية مثل المواد الغذائية والمحروقات جعل العديد من العائلات تقف عاجزة عن تلبية احتياجاتها اليومية.

أما في القطاع الصحي، فالوضع لا يختلف كثيراً، إذ تفتقر المستشفيات والمراكز الصحية إلى المعدات الأساسية والأدوية الضرورية لعلاج المرضى، وهناك سخط شعبي متواصل من استيائهم بسبب نقص الإمكانيات والكوادر الطبية في المشافي الحكومية، وغلاء المشافي الخاصة ما يعطل تقديم الرعاية اللازمة للمرضى في المنطقة.

من أصعر التفاصيل اليومية إلى أكبر القضايا المعيشية، تتجسد معاناة المدنيين في كل زاوية من زوايا الحياة في الحسكة، الوضع الأمني قد يكون مستقراً بشكل نسبي مقارنة مع فترات سابقة، لكن غياب الخدمات الأساسية يجعل من الحياة عبئاً على الجميع. في الشوارع، يتنقل الناس وهم يحملون أمالاً ضئيلة بتحسن الظروف، ويواجهون صعوبة في تأمين المأكل والمشرب، ورغم تلك التحديات الكبيرة، يظل الأمل ضعيفاً في تحسن الظروف في المستقبل القريب، فالوضع السياسي والاقتصادي في سوريا بشكل عام، وفي الحسكة بشكل خاص، لا يبعث على التفاؤل، مع غياب الحلول الجذرية، يبقى السكان في انتظار تغييرات قد تطرأ، ولكنها تظل بعيدة المنال في الوقت الراهن

تعيش الحسكة اليوم في ظل ظروف حياتية بالغة الصعوبة، انقطاع الكهرباء، نقص المياه، والوضع الاقتصادي المتدهور يجعل من الحياة اليومية عبئاً إضافياً على المواطنين، الذين يعانون في صمت، في ظل غياب الحلول الجذرية للأزمات التي تعصف بالمنطقة، يبقى الأمل الوحيد في أن تتضافر الجهود المحلية والدولية لتخفيف معاناتهم، وتوفير الخدمات الأساسية التي تضمن لهم حياة كريمة ومستقبل أفضل.

أزمة المحروقات في درعا.. حياة معلقة بين الطوابير والبرد

درعا/ رجاء مختار

تقف أم علي مع أطفالها الخمسة أمام محطة وقود في حي درعا البلد، والبرد يلسع وجوههم. ساعة بعد ساعة، وهم ينتظرون الحصول على بضع ليترات من البنزين لتدفئة منزلهم الصغير. الأطفال يرتجفون من البرد، وأم علي تحاول إشعال النار ببقايا الحطب، لكنها تدرك أن الكمية لا تكفي أكثر من ساعة.

تقول بصوت مخنوق: «نحاول حماية أولادنا من البرد، لكن الواقع أصبح قاسياً أكثر من أي وقت مضى». هذه المشاهد اليومية باتت مألوفة في جميع أحياء درعا، حيث تعكس أزمة المحروقات واقعاً صعباً يعيشه السكان كل يوم.

درعا، المدينة الجنوبية التي لطالما كانت محور حياة سكانها الزراعية والتجارية، تشهد اليوم أزمة محروقات خانقة تُعرّض السكان لمشكلات يومية متصاعدة. في شوارع المدينة، تصطف السيارات والدراجات النارية في طوابير طويلة أمام محطات الوقود، فيما ينتظر أصحاب المركبات لساعات أحياناً، وربما أيام، للحصول على بضع ليترات من البنزين أو المازوت. صبر الأهالي بدأ ينفد، وقلق الشتاء يلوح في الأفق، إذ لا يملكون بدائل كافية لتدفئة منازلهم أو تشغيل سياراتهم ومضخات المياه.

أبو فراس، سائق سيارة أجرة في حي درعا البلد، يصف الواقع بأنه «معاناة لا توصف». كل يوم يبدأ الساعة الخامسة صباحاً في انتظار حصوله على البنزين، ويستمر في الطابور ساعات طويلة بلا جدوى.

يقول: «أحياناً أعود إلى المنزل خالي الوفاض، وإذا اضطررت للشراء من السوق السوداء، أشتري بسعر ثلاثة أضعاف الأسعار الرسمية. عملي شبه متوقف، وأطفالي بحاجة إلى الطعام والدفء». قصته ليست الوحيدة؛ فهي واحدة من آلاف القصص اليومية التي يواجهها السكان في مواجهة أزمة الوقود.

في أحد الأحياء الريفية، تنتظر أم علي، وهي أم لخمسة أطفال، الحصول على المازوت لتدفئة منزلها الصغير. تقول: «الليالي أصبحت لا تطاق، الأطفال يرتجفون من البرد، ونحاول إشعال نار بالحطب، لكن الكمية المتوفرة قليلة ولا تكفي أكثر من ساعة». ومع محدودية البدائل، يجد الأهالي أنفسهم مضطرين للاستدانة أو شراء الوقود بأسعار مضاعفة، ما يزيد من أعباء المعيشة المتراكمة.

أزمة الوقود لم تقتصر على المنازل أو وسائل النقل فحسب، بل امتدت لتشمل المدارس والمستشفيات والمحلات التجارية. في مدرسة ابتدائية بمدينة درعا، يجلس الأطفال على الأرض في فصلٍ يفتقر للتدفئة، بينما يضطر بعض المعلمين إلى تشغيل مولدات كهربائية بالمازوت القليل المتاح، ما يجعل دوام المدرسة شبه مستحيل في الأيام الباردة. تقول معلمة في المدرسة: «نحاول قدر الإمكان أن نستمر بالتدريس، لكن الحقيقة أننا نعيش حالة طوارئ دائمة بسبب نقص الوقود والكهرباء».

في السوق التجاري، تحول سعر لتر البنزين إلى كابوس يومي. بعض التجار يعمدون إلى تخزين كميات محدودة وبيعها بسعر السوق السوداء، ما أجبر السكان على دفع أضعاف الأسعار الرسمية، وأدى إلى توترات بين المواطنين والتجار. أبو يوسف، صاحب محل خضار وفواكه، يروي كيف أثر انقطاع الوقود على عمله: «سيارتي الصغيرة توقفت عن العمل منذ أسبوعين، والمنتجات لا تصل إلى المحل، والمزارع لا تستطيع ضخ المياه إلى الأراضي. الأزمة أثرت على كل شيء في حياتنا اليومية».

القصص الإنسانية في درعا كثيرة ومتنوعة. في حي درعا البلد، تجمع بعض العائلات الصغيرة حول حطب متواضع في محاولة لتدفئة أطفالها، فيما يضطر آخرون للسفر مسافات طويلة للحصول على بعض الوقود. أبو أحمد، نازح من الريف، يصف معاناته قائلاً: «نعيش كل يوم كأنه اختبار، لا نعرف متى سنحصل على لتر واحد من الوقود. الشتاء قادم، والخطر الحقيقي ليس فقط البرد، بل المرض والجوع وعدم القدرة على الحركة».

أزمة المحروقات أيضاً أثرت بشكل مباشر على المزارعين في الريف، الذين يعتمدون على مضخات المياه بالمازوت لري الأراضي. فمع انقطاع الوقود، تتعرض المحاصيل للتلف، ويضطر المزارع إلى شراء المازوت من السوق السوداء بأسعار مرتفعة أو الاكتفاء بما تبقى لديه من مخزون محدود.

الاعتراف الأمريكي بحل الدولتين وصناعة السلام الدائم

بقلم/ سري القدوة

في خطوة لها أهميتها على الصعيد الفلسطيني وتسهم في رفع المعاناة والكوارث وتوقف حرب الإبادة الجماعية وتضع حد لمخططات التهجير يأتي التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف الحرب على قطاع غزّة، وانسحاب قوات الاحتلال منه، ودخول المساعدات الإنسانية وتبادل الأسرى، ويجب التزام من قبل جميع الأطراف بتنفيذ المرحلة الأولى واستكمال المفاوضات إلى أن يتحقق الأمن والسلام الدائم والعادل، وتقام دولة فلسطين تعيش إلى جانب إسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية.

تستمر الجهود الرامية إلى وقف الحرب على غزة، وإنهاء المجاعة التي صنعها الاحتلال الإسرائيلي، ووقف التهجير القسري لشعبنا، وهي جهود عاجلة طال انتظارها ولا يجوز لأحد أن يضع العراقيل في طريقها مع أهمية وضرورة تكثيف الجهود الدولية للاستجابة الإنسانية في غزة بعد التوصل لاتفاقية لوقف إطلاق النار، وأهمية الالتزام بتنفيذ جميع مراحل الاتفاقية، والبناء عليها للتوصل إلى تهدئة شاملة في المنطقة، وبالمقابل يجب وضع حد لاستمرار الإجراءات أحادية الجانب ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وصولا للحل السياسي وتنفيذ حل الدولتين.

السلام الحقيقي والأمن والاستقرار لا يتحقق بإنكار وجود الآخر أو حرمانه من حقوقه الوطنية، وأن الهدف الفلسطيني واضحا ولا مجال التلاعب فيه وهو الحرية والكرامة والأمن والعدل والحق في حياة طبيعية وأمنة وإقامة الدولة المستقلة وخاصة بعد تزايد الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، كون أن هذه الاعترافات ليس ضد إسرائيل، بل هي خطوة في سبيل العدالة والسلام الحقيقي، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، ما يحقق أمنا واستقرارا دائمين لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، وأهمية الدعم الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وأن السلام الدائم لا يتحقق إلا بإنصاف الفلسطينيين وإنهاء الاحتلال.

وللأسف حكومة الاحتلال المتطرفة واصلت نشر الكراهية وتعاملت بعنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، والتحريض المستمر على تقويض مؤسسات السلطة الفلسطينية من خلال حجز أموال الضرائب الفلسطينية وخنق الاقتصاد الفلسطيني وبالمقابل استمرت معاناة شعبنا في قطاع غزة، حيث استشهد أكثر من ٦٧ ألف مواطن، وأصيب نحو ١٧٠ ألفا آخرين، معظمهم من الأطفال والنساء، جراء الحرب، كذلك الإجراءات الإسرائيلية الأحادية التي تنتهك القانون الدولي، وفي مقدمتها الاستيطان وإرهاب المستوطنين.

الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو تجسيد لمبدأ المساواة بين الشعوب، فكما من حق الإسرائيليين أن تكون لهم دولة كذلك من حق الفلسطينيين أن تكون لهم دولتهم، وأن الاعتراف الإسرائيلي بالدولة الفلسطينية سيقود إلى إنهاء الصراع وتحقيق سلام شامل ويجب أن تدعم ذلك الإدارة الأمريكية بشكل واضح وصريح.

ما من شك بان وجود سلطة فلسطينية قوية هو السبيل الأمثل لضمان نجاح ترتيبات ما بعد الحرب وتنفيذ خارطة الطريق نحو حل الدولتين، ولا بد من إعادة بناء جسور الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وان تكون الخطة الأمريكية بداية طريق جديد تسهم في تجسيد الدولة الفلسطينية والاعتراف الأمريكي بحل الدولتين هو الضمان الأساسي لصنع السلام الواقعي والمنطقي بعيدا عن التفرد والتعامل بمنطق القوة المفرطة والتلويح بالعودة للحرب مجددا، فلا مجال للمراوغة والتفرد في اتخاذ القرارات بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني ويجب ان تسهم الخطة الأمريكية في إقامة الدولة الفلسطينية وتثمر في إعادة أعمار قطاع غزة وما دمرته حرب الإبادة الإسرائيلية.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

سوريا: نحو مشروع وطني لاستعادة السيادة

السيادة الوطنية في سوريا لم تعد سلطة عليا موحدة بل تحولت إلى شعارات تُستخدم لتبرير سلطات جزئية وسط تدخلات خارجية وانقسامات داخلية تُضعف الدولة وتشرعن التبعية.

تُثار اليوم في سوريا تساؤلات جوهرية حول معنى السيادة الوطنية ومضمونها الحقيقي، في ظل تحولات محلية وإقليمية ودولية متسارعة. فالسيادة، التي كانت تمثل دائماً الإطار الأسمى للدولة، لم تعد مفهوماً ثابتاً أو مقدساً في الحالة السورية، بل باتت رهينة انقسامات وصراعات داخلية وتدخلات خارجية تُشكك في هيمنة الدولة على كامل أراضيها ومصيرها. لا سيما أن حالة التمزق الجغرافي والسياسي التي تشهدها سوريا تُظهر الحديث عن السيادة الوطنية بوصفه مفتاحاً أساسياً لفهم هشاشة الدولة، ودور "الحُكام الجُدد" الذين يعيدون إنتاج هذا المفهوم بصيغ مشوّهة تخدم أجندات ضيقة لا تعبّر عن وحدة وطنية جامعة.

كما يتصاعد قلق عميق إزاء الاتفاقات الأمنية والسياسية التي تُفرض من خارج السياق الوطني، وأبرزها الاتفاق الأمني مع إسرائيل، الذي يهدد هذه السيادة ويضعها تحت ضغط نفوذ إقليمي خطير، مع ما يترتب على ذلك من انزياح فعلي عن المعايير التقليدية للسيادة وسيطرة الدولة على جغرافيتها، مما يكشف جلياً التعقيدات والمخاطر التي تعصف بالسيادة الوطنية في سوريا.

مفهوم السيادة الوطنية يُشكّل الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها الدول في بنائها السياسي والقانوني، إذ تمثل السيادة السلطة العليا والمطلقة للدولة على أرضها وشعبها، وهي الحاجز الفاصل الذي يمنح الدولة وحدة وسيطرة داخلية وخارجية. إلا أن تجليات هذا المفهوم لم تعد ثابتة أو جامدة في السياقات التي تشهدها سوريا اليوم، بل تتعرض لتأويلات وتحولات تختلف وفقاً للتحولات السياسية والاجتماعية التي يمر بها المشهد السوري. في هذا المشهد، تكاد ملامح "السيادة الوطنية" تتعرض لتشويهات متكررة بسبب غياب معالم الدولة الوطنية الفاعلة، وصعود "الحكام الجدد" الذين غالباً ما يتسمون بالتمثيل الجزئي أو المفروض من قوى خارجية أو محلية ذات أجندات مختلفة. هذا الواقع يحتم علينا مراجعة عميقة لمفاهيم السيادة الوطنية من منظور نقدي، يتجاوز البُعد النظري ويغوص في تجلياتها العملية ضمن واقع هش ومفروض.

استعادة السيادة الوطنية تتطلب مشروعاً سياسياً جامعاً يعترف بالتنوع ويُنهي الاحتلال والتدخلات ويؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تحمي الحقوق وتوحد الأرض والشعب في كيان سيادي حقيقي

السيادة الوطنية، بالمفهوم التقليدي، تفترض وجود "دولة قوية" تسيطر على كافة أراضيها وشعبها، وتفرض نظام حكم يمثل الإرادة الجامعة للمواطنين. لكن في سوريا، لم تعد هذه الصورة ممكنة كواقع ملموس، إذ نجد انقساماً واضحاً وكيانات متوازية وضعفاً في التمثيل السياسي الواحد. هنا تظهر الأزمة الكبرى في مفهوم السيادة كسلطة جامعة، لتتحول بصورة جزئية إلى مفهوم سيادة على الورق فقط أو إلى أداة تستخدمها فئات وسلطات متنافسة لتبرير وجودها أو رفض الآخر.

أما بالنسبة لـ"الحكام الجدد"، فإنهم غالباً ما يُشكّلون تجسيداً لانتهاك أو إعادة إنتاج بأشكال جديدة لمفهوم السيادة. فهم لا يبنون سلطتهم على قاعدة وطنية جامعة، بل على تحالفات سياسية ضيقة أو دعم من قوى خارجية أو ميليشيات محلية تفتقد إلى الشرعية الشعبية أو الوطنية الحقيقية. في هذا الصدد، فإن توظيف السيادة الوطنية يصبح رافعة للتبرير السلبي، حيث تُستخدم شعاراتها لتغطية انقسامات حادة وصراعات نفوذ، بدلاً من تعزيز الوحدة الوطنية أو السيادة. هذا التوظيف المزدوج والسيئ للمفهوم يفضي إلى حالة من التشظي السيادي، حيث تتحلل الدولة تدريجياً من معانيها الجوهرية، وتتحول إلى مجموعة من المجالات المتعددة النفوذ التي تخضع لسلطات مغايرة في كل منطقة. إذ يكشف هذا الواقع هشاشة مفاهيم السيادة الوطنية عندما تُفاس فقط من منظور الكينونة الشكلية للدولة، دون اعتبار للعناصر الجوهرية مثل شرعية الحكم والمواءمة الوطنية، والعلاقة الحقيقية بين السلطة والمجتمع.

التشظي السيادي يتجلى بوضوح عند الحديث عن الاتفاق الأمني مع إسرائيل، وما سيتبعه لاحقاً من اتفاقيات تهدد السيادة الوطنية، خاصة في ظل توغل إسرائيلي في الجغرافيا السورية. وهذه الاتفاقية، بهذا الإطار، ستكون مفروضة، وهو تطور بالغ الحساسية يعكس أبعاداً جديدة من الانتهاك على الأرض السورية. فالتوغل الإسرائيلي المتواصل في الجغرافيا السورية، سواء من خلال عمليات عسكرية أو احتلال أجزاء محددة، يُمثل تحدياً واضحاً لمفهوم السيادة الذي يقوم على السيطرة الكاملة للدولة على أراضيها. هذه الاتفاقية الأمنية المرتقبة، في سياق الواقع السوري الراهن، لن تكون اختياراً سيادياً حراً، بل مفروضة بفعل الأوضاع الإقليمية والدولية التي تعيشها سوريا. كما أن فرض مثل هذه الاتفاقيات يعكس انتقال مفهوم السيادة الوطنية من حق سيادي للدولة إلى أداة تُستخدم لتكريس نفوذ خارجي على حساب الوحدة والتراب الوطني. وهذا يعني أن السيادة تتحول هنا إلى حالة شكلية خالية من مضمونها الحقيقي، بحيث تُفرض شروط خارجية على السيادة السورية، وتصبح مرهونة بسياسات وحسابات إقليمية لا تخدم المصلحة الوطنية أو الاستقلال الحقيقي.

إعادة تعريف السيادة الوطنية في سياق سوريا يتطلب قطيعة مع فكرة الدولة السلطوية الأحادية، وتبني نموذج دولة مدنية ديمقراطية تستند إلى الحقوق والواجبات وتوازن القوى

بهذا المعنى، الاتفاق الأمني مع إسرائيل لا يقتصر على كونه مجرد ملف أمني عابر، بل هو مؤشر خطير على فقدان الدولة سيطرتها على مفاصلها الجغرافية والسياسية، ويشكل انعكاساً عملياً لما يمكن تسميته بـ"التشظي السيادي"، حيث تُفقد الدولة سلطة الحسم في معالم سيادتها الجغرافية وتحكمها بالقرارات المصيرية، مما يقود بالضرورة إلى إضعاف الدولة الوطنية وشرعنة التبعية الخارجية.

هذه الحقيقة تعيد إلى الواجهة أهمية مراجعة شاملة لمفهوم السيادة الوطنية، ليس من المنظور النظري فحسب، بل من خلال إعادة بناء مشروع وطني حقيقي مبني على إنهاء كل أشكال الاحتلال والتدخل الخارجي. فكل اتفاقية تُوقّع أو تُفرض من خارج إرادة وطنية حقيقية تعني بالضرورة تراجعاً في معنى السيادة وتهديداً لمستقبل الدولة الوطنية السورية. ومن ثمّ، يصبح من الضروري في مراجعة مفهوم السيادة الوطنية في سوريا تجاوز الحكاية الرسمية والنصوص الدستورية، والتركيز على أن السيادة الحقيقية لا تتحقق إلا عندما تنعكس على الأرض وحدةً وطنية تضامنية تحترم التنوع الديموغرافي، وتُرضي أطراف الصراع المتعددة. بمعنى آخر، فإن السيادة الوطنية يجب أن تنحو من مفهوم سلطة عليا إلى مشروع يقوم على توافقات وطنية وحوارات صادقة بين كل الفرقاء، وألا تصبح محتَجَزَة أو شعاراً يُستخدم لتمرير أجندات أحادية.

أخيراً، إن إعادة تعريف السيادة الوطنية في سياق سوريا يتطلب قطيعة مع فكرة الدولة السلطوية الأحادية، وتبني نموذج دولة مدنية ديمقراطية تستند إلى الحقوق والواجبات وتوازن القوى، حيث لا تُفرض سيادة مركزية ولا تُخضع البلاد لتقسيمات جهوية أو طائفية، بل تكون السيادة حقيقية كسلطة تحمي الحقوق وتحفز المشاركة الجماعية لبناء مستقبل مستدام تماماً بمعنى السيادة الحقة.

باختصار؛ مفهوم السيادة الوطنية في سوريا لم يعد مجرد إطار قانوني أو سياسي جامد، بل أصبح مرآة تعكس حالة التشظي العميق التي تعاني منها الدولة السورية. فالسيادة الوطنية، التي من المفترض أن تجسد الوحدة الوطنية والتشاركية والحوار، تتحول اليوم في السياق السوري إلى فكرة محاصرة بين انقسامات سلطوية محلية وتدخلات خارجية متزايدة. والحكام الجدد لم يثبتوا شرعيتهم الوطنية، بل وظفوا شعارات السيادة لتبرير سلطات جزئية مقسمة تتعارض مع الفكرة الجوهرية للدولة الموحدة. وفي هذا الإطار، يأتي الاتفاق الأمني مع إسرائيل باعتباره تهديداً صريحاً للسيادة، إذ يُفرض على الدولة السورية في ظل تدهور قدراتها وامتدادات السيطرة، مما يجعل السيادة حبيسة شروط إقليمية تجعلها سطحية ومجردة من مضمونها الحقيقي. بالتالي، لا يمكن الحديث عن سيادة وطنية حقيقية إلا من خلال بناء مشروع سياسي متجدد يعترف بالتنوع، ويضم كل الأطراف ضمن حوار وطني جامع، ويهدف إلى استعادة السيادة كحق مادي وفعلي، وليس كشعار أو مبرر، مستنداً إلى دولة مدنية ديمقراطية قادرة على وضع حد للتدخلات الخارجية وتوحيد الأرض والشعب في كيان سيادي حقيقي ومستدام.

العرب اللندنية

دمشق بين غلاء المعيشة وارتفاع الإيجارات.. أزمة السكن تتفاقم رغم تحسن الليرة

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تشهد العاصمة السوريّة دمشق واقعاً معيشياً بالغ الصعوبة، إذ تتفاقم التحديات الاقتصادية يوماً بعد يوم مع استمرار ارتفاع الأسعار وصعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية. وفي ظل هذا المشهد، يبرز ملف الإيجارات بوصفه أحد أكثر الملفات إلحاحاً وإثارةً للجدل، بعدما أصبحت دمشق المدينة الأغلى على صعيد السكن في البلاد، حيث يتزايد الطلب على المساكن بوتيرةٍ متسارعة في مقابل محدودية العرض، لتتحول عملية البحث عن منزل مناسب إلى عبءٍ يرهق معظم الأسر الدمشقية. ويرى خبراء الاقتصاد والعقارات أن أسباب الأزمة تتشابك بين طبيعة المدينة المزدحمة وكونها مركزاً اقتصادياً وإدارياً وسياحياً، إضافةً إلى تدفق الوافدين إليها من المحافظات الأخرى طلباً للعمل أو التعليم أو الأمان.

الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد يؤكد أنّ سوق الإيجارات في دمشق يعيش حالةً من التفاوت الكبير بين أحياء العاصمة، إذ تتراوح الإيجارات في المناطق الراقية كأبو رمانة والمالكي والمزة بين ثلاثةٍ وأربعة ملايين ليرة شهرياً للشقق ذات الإكساء الجيد والتجهيز الحديث، وهو ما يشكل زيادةً تتراوح بين عشرةٍ وعشرين بالمئة مقارنةً بالعام الماضي. ويشير محمد إلى أنّ العلاقة بين المالك والمستأجر تلعب دوراً محورياً في تحديد السعر النهائي، فالمستأجر القديم غالباً ما يُراعى عند تجديد العقد بزيادةٍ محدودة، بينما يُطلب من المستأجر الجديد بدل إيجارٍ أعلى بكثير، نتيجة التغيّر السريع في الأسعار وازدياد الطلب على المساكن داخل المدينة.

ويضيف الخبير أنّ الفروقات بين الأحياء الراقية والشعبية في دمشق متجذّرة منذ عقود، لكنها اتسعت في السنوات الأخيرة بسبب التفاوت الكبير في مستوى الخدمات والموقع وقرب الأحياء من مركز المدينة. فعلى سبيل المثال، فإنّ زيادة بنسبة عشرة بالمئة على شقة إيجارها مليون ليرة تعني منة ألف ليرة إضافية فقط، بينما تعني النسبة ذاتها على شقة إيجارها ثلاثة ملايين زيادة قدرها ستمئة ألف ليرة، ما يجعل ارتفاع الأسعار في الأحياء الراقية تراكمياً وأكثر وضوحاً.

ورغم موجات الغلاء التي طالت مختلف السلع والخدمات، يرى الدكتور محمد أنّ تأثير التضخم على سوق الإيجارات ظل محدوداً نسبياً، موضحاً أن تحسّن الليرة السورية بنسبة تقارب خمسةً وثلاثين بالمئة خلال العام الماضي ساهم في الحدّ من ارتفاعاتٍ أكبر كانت متوقعة. ومع ذلك، تبقى الأسعار خاضعة لمعايير المكان وجودة البناء وتوافر البنية التحتية والخدمات، وهو ما يبقي الأحياء الراقية في الصدارة دائماً. ويشير إلى أنّ استقرار قيمة الإيجار بالليرة لا يعني بالضرورة استقرار قيمته الفعلية، فحين يُقوّم الإيجار بالدولار يتبيّن ارتفاع واضح، إذ كانت شقة إيجارها مليونٌ ونصف العام الماضي تعادل نحو مئة دولار، بينما تعادل اليوم قرابة مئةٍ وثلاثين دولاراً، ما يعكس زيادة حقيقية في قيمة الإيجار عند احتسابها بالعملة الأجنبية.

أما من حيث تأثير هذه الزيادات على الحياة اليومية للأسر الدمشقية، فيوضح الخبير أنّ نحو ثلاثين بالمئة من دخل الأسرة يُنفق على الإيجار، وهو ما يجعل السكن بنداً أساسياً يستنزف موازنات العائلات، ويضغط على باقي الاحتياجات الضرورية كالغذاء والتعليم والصحة. ويشير إلى أنّ الحلول المتاحة محدودة في ظل انعدام مشاريع الإسكان الكبرى، وفشل محاولات تحديد أسعارٍ تخمينية أو ضبط السوق، لأنّ الاتفاق بين المالك والمستأجر يبقى العامل الحاسم في تحديد السعر، فيما تظلّ المعادلة قائمة على قاعدة العرض والطلب دون تدخل فعّال من الجهات الرسمية.

من جانبه، يقدّم المقيّم العقاري المهندس مازن علي قراءةً ميدانية أكثر تفصيلاً لواقع الإيجارات في دمشق، موضحاً أنّ الأسعار تختلف باختلاف الموقع والمساحة والإكساء. فالشقق ذات الغرفتين وصالون في المناطق المتوسطة مثل الزاهرة الجديدة ودف الشوك والميدان تتراوح بين مليونٍ ونصف ومليونين لليرة شهرياً، بينما تصل في الأحياء الراقية كالمزة والفيلات الغربية وأبو رمانة إلى ما بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين. أما الشقق الأكبر المؤلفة من ثلاث غرف وصالون في تلك الأحياء فتتراوح بين ثلاثةٍ وأربعة ملايين ليرة، ولا تتجاوز في الأحياء الشعبية كمخيم اليرموك أو التضامن مليوني ليرة.

ويضيف علي أنّ الشقق المفروشة تخضع لتقييمٍ خاص تبعاً لوجود تجهيزاتٍ إضافية مثل الطاقة الشمسية أو المصعد أو نوع الطابق، مشيراً إلى أنّ شقةً مؤثثةً في حي المزة، مثلاً، بإكساءٍ جيد ومنظومة طاقةٍ شمسيةٍ ومصعد، قد يصل إيجارها إلى ستمئة دولار شهرياً، بينما تنخفض إلى خمسمئة دولار في مناطق أقل حيوية، لتقفز إلى ما بين ثمانمئةٍ وألف دولار في مواقع متميزة كأبو رمانة والمالكي. كما تمتد ظاهرة الغلاء إلى المكاتب التجارية التي يتراوح إيجار غير المفروش منها بين مئةٍ ومئتين دولار، بينما يصل المفروش منها إلى ثلاثمئة بحسب الموقع والمساحة.

ويشير المهندس علي إلى أنّ الضواحي القريبة مثل جرمانا وصحنايا وقدسيا تشهد إقبالاً متزايداً من المستأجرين الباحثين عن بدائل أرخص، إذ تتراوح الإيجارات هناك بين سبعمئة ألفٍ ومليونٍ ومئتي ألف ليرة، أي ما يعادل نصف الأسعار تقريباً في قلب العاصمة. ويعود ذلك إلى رغبة الموظفين والعمال في السكن بالقرب من دمشق لتجنب أعباء التنقل اليومي، إلى جانب توافر فرص عمل إضافية داخل المدينة.

ويختم علي بالإشارة إلى أنّ سوق الإيجارات في دمشق يعيش حالةً من الشد والجذب بين محدودية المعروض وازدياد الطلب، وأن التحسن النسبي في سعر الصرف لم ينعكس إيجاباً على المستأجرين، إذ ما زال السكن يشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الأسر. ويرى أنّ الحلّ الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توسيع قاعدة المعروض السكني وإنشاء مشاريع إسكانٍ واسعة ومدروسة، لأنّ الأسعار ستبقى رهناً بقانون العرض والطلب ما لم تُتخذ خطوات عملية لتخفيف الضغط وإعادة التوازن إلى سوق العقارات في العاصمة.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الساحل السوري: تذبذب الدولار وفوضى السوق يرهقان المواطنين

تقرير/ ا-ن

تشهد أسواق محافظتي اللاذقية وطرطوس موجة جديدة من ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية، حيث ازدادت معاناة المواطنين بشكل ملحوظ خلال الأيام الأخيرة. وتعود هذه الارتفاعات إلى عدة عوامل متشابكة، أبرزها تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، وعدم التزام السوق بالسعر المركزي، ما دفع التجار إلى تسعير المواد وفق السعر الأعلى كإجراء احترازي.

وأدى هذا الوضع إلى تحكم التجار في الأسعار وغياب أي رقابة فعلية، خاصة مع اعتماد سياسة السوق الحر منذ بداية تحرير السوق، والتي كان من المفترض أن تخلق منافسة تخفض الأسعار، لكنها سرعان ما تحولت إلى حالة من الفوضى العشوائية، حيث أصبح كل تاجر يحدد سعر المادة وفق رؤيته الخاصة، ما أوجد فروقات كبيرة بين أسعار الجملة والمفرق، تصل أحياناً إلى الضعف.

ويشير متابعون إلى وجود مجموعات على تطبيقات التواصل الاجتماعي تضم التجار والمنتجين وبائعي الجملة والمفرق، تعمل على تبادل التنبيهات فور ارتفاع سعر الدولار ورفع أسعار المواد الغذائية، بينما يحافظ التجار على الأسعار المرتفعة حتى في حال انخفاض الدولار، ما يعمّق من أزمة الأسعار ويضع المستهلك في مواجهة يومية مع ارتفاعات غير مبررة.

ويضاف إلى ذلك عامل الموسم، حيث يؤدي بداية موسم الشتاء والمدارس وكثرة الطلب على المواد الغذائية إلى زيادة الأسعار، إضافة إلى القيود على استيراد الخضار والفواكه وارتفاع تكاليف النقل نتيجة زيادة أسعار المحروقات، ما يفاقم الضغوط على المواطنين.

وتعتبر الرقابة التموينية أحد العوامل الأساسية لمعالجة هذه الفوضى، لكنها تواجه تحديات كبيرة من حيث عدد المراقبين وعدم كفاية الآليات، إضافة إلى الاعتماد على كوادر قديمة غير مؤهلة بالكامل. ويؤكد خبراء اقتصاديون أن الرقابة لا تهدف إلى تحديد السعر، بل تنظيم هامش الأرباح بما يتراوح عادة بين ٢٥ و٥٠٪، ومنع الأرباح الفاحشة التي تصل أحياناً إلى مئة بالمئة في بعض المحال. ومن هنا تأتي أهمية تأهيل كوادر جديدة للرقابة التموينية، ووضع آليات واضحة لتحديد هوامش الربح وتجنب التسعير العشوائي، بما يضمن حقوق المستهلكين ويحد من الممارسات الاحتكارية.

ويرى مختصون أن الحل الأمثل يكمن في التعاون بين الحكومة والمجتمع الأهلي والتجار والموردين، بحيث تشارك الحكومة بجزء من رأس المال وتضع ضوابط واضحة لتأمين المواد بأسعار مناسبة، ويشارك المجتمع الأهلي عبر جمعيات حماية المستهلك التي تضم كوادر مؤهلة من مدراء وزارة التموين والصحة وأطباء وصيادلة وخبراء تغذية واقتصاد، لضمان شفافية الرقابة ومتابعة الأسعار. وتشير مصادر إلى أن الجمعية كانت في الماضي تواجه عراقيل من النظام السابق، لكنها تملك اليوم الإمكانية للمساهمة بفعالية في حماية المواطنين من ارتفاع الأسعار والفساد المؤسسي، خصوصاً في ظل عجز بعض مؤسسات الحكومة عن إدارة السوق بشكل فعال.

وعلى أرض الواقع، تتضح هذه الارتفاعات عند جولة في الأسواق، حيث سجلت أسعار الخضراوات والفواكه ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأيام الأخيرة، نتيجة انخفاض الإنتاج الموسمي ونهاية المواسم الصيفية للعديد من الأصناف، إضافة إلى فترة انتقالية بين المواسم الصيفية والشتوية، مما يؤدي إلى شح المواد وارتفاع أسعارها.

وبلغ سعر كيلو غرام البندورة بين ٧ و٨ آلاف ليرة سورية، والخيار الأرضي بين ٨ و٩ آلاف، والباذنجان بين ٥ و٦ آلاف، والفليفلة بين ٦ و٧ آلاف، والبطاطا بين ٦ و٧ آلاف، والبصل اليابس بين ٦ و٧ آلاف، والثوم بين ٤٠ و٤٥ ألفاً، والكوسا بين ١٠ و١١ ألفاً، فيما وصل سعر كيلو اليمامية إلى ٢٥–٢٦ ألفاً، واللوبياء إلى ١٩–٢٠ ألفاً، والملوخية الخضراء إلى ٢٠–٢١ ألفاً. كما تراوح سعر التفاح بين ٨ و١٥ ألفاً، والموز بين ١٣ و١٥ ألفاً، والرمان بين ١٠ و١٢ ألفاً، والعنب بين ١٠ و١٥ ألفاً.

ويشير باعة الخضار والفواكه إلى أن بعض هذه الأصناف تشهد تقلبات يومية في الأسعار، خصوصاً تلك التي ليست من إنتاج البيوت البلاستيكية أو التي اقتربت من نهاية موسمها، فيما يظل استيراد الموز والفواكه الاستوائية الوسيلة الوحيدة لتأمين هذه الأصناف طوال العام.

ورغم ارتفاع الأسعار، يلتزم جميع التجار بوضع السعر على المادة بشكل واضح وتدوير الفواتير، فيما تواصل دوريات التموين جولاتها المكثفة للرقابة والتدقيق، وتنظيم ضبوط بحق المخالفين، تصل أحياناً إلى إغلاق المحال التي تتجاوز هامش الربح المحدد، لضمان حماية المستهلك وعدم استغلاله.

ويختم خبراء الاقتصاد أن ارتفاع الأسعار في الساحل السوري يعود بالدرجة الأولى إلى تذبذب سعر الصرف وضعف القوة الشرائية للمواطن، إضافة إلى سياسات السوق الحر العشوائية وغياب الرقابة الفعالة، وارتفاع تكاليف النقل والشحن. ويرى الجميع أن معالجة هذه الأزمة تتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة والمجتمع الأهلي والتجار، لضمان توفير المواد الغذائية بأسعار مناسبة، وحماية المواطنين من الفوضى السعرية، وتفعيل دور الرقابة التموينية بما يحقق التوازن بين حقوق المستهلكين والتجار على حد سواء.

بين الدمار والأمل.. مزارعو الرستن وتلبيسة يزرعون الحياة من جديد

حمص/ بسام الحمد

بين ظلال الذكريات وأمل العودة، يقطع «أبو علي» ما يزيد على مئة كيلومتر ذهاباً وإياباً كل أسبوع، مبتدئاً رحلته من مسكنه المؤقت في ريف حمص الشمالي، منتهياً إلى أرضه التي ورثها عن أجداده في ريف الرستن وتلبيسة. هذه الرحلة الشاقة لم تثن عزمه عن إحياء أرض ظن الكثيرون أنها ماتت إلى الأبد، لكن إرادة الأحياء أقوى من كل الدمار.

ما يزال «أبو علي» يقيم في منزل متواضع بمنطقة النزوح، رغم مرور أشهر على عودته الأولى لقريته، لكن بيت العائلة لم يعد سوى كومة من الحجارة والذكريات. قرر أن يبدأ من حيث انتهى الجميع، من الأرض. يقول لمراسلنا: «البيت يحتاج إلى سنوات وإمكانيات لنعيد بناءه، لكن الأرض تحتاج إلى أيدينا وقلوبنا فقط. إذا أحيينا الأرض، سنُحيينا».

ليس «أبو علي» وحده في هذه المعاناة، فكثير من المزارعين العائدين إلى قرى الرستن وتلبيسة يواجهون معضلة يومية: كيف يصلون إلى أراضيهم ويعودون إلى أسرهم في مناطق النزوح؟ وكيف يؤمنون أبسط مستلزمات الحياة والزراعة في منطقة أنهكها الحرب والنسيان؟ المسافات طويلة، والطرقات وعرة، وأبسط اللوازم الزراعية من بذور وأسمدة وأدوات أصبحت أشبه بالكماليات.

لم تكتف أيادي التخريب بهدم جدران المنازل وسرقة محتوياتها، بل تجاوزت ذلك إلى سرقة الحجارة نفسها. «أم محمد»، إحدى العائدات، تروي بحسرة: «بيتنا كان مبنيًا بحجر الرستن الأصفر، حجر ورثناه عن الأجداد. لم يكتفوا بهدم السقف وسرقة الحديد، بل قاموا بنزع الحجارة من جذورها ونقلها لبيعها. كأنهم يسرقون ذاكرتنا حجراً حجراً».

الأمر لم يتوقف عند تدمير المساكن، فالأراضي الزراعية التي كانت يوماً مصدر رزق وكرامة لأهل المنطقة، تعرضت لتخريب ممنهج. تم قطع الآف الأشجار المثمرة من زيتون وتين وكرمة، وبيعها حطباً، في عملية لم تهدف فقط للربح المادي، بل لتجريف هوية المنطقة وطمس معالم خضرتها. تحولت المزارع التي كانت غابة واحدة متصلة، إلى أراضٍ جرداء يغلب عليها اللون البني الترابي.

مصطلح «الأرض المكسورة» هو اللفظ المحلي الذي يطلقه مزارعو المنطقة على أراضيهم التي فقدت خصوبتها بعد سنوات من الإهمال والاستنزاف. زرعت هذه الأراضي لمواسم متتالية بمحاصيل استهلاكية دون أي عناية بتسميدها أو زراعة المحاصيل، ما أفقدها العناصر الغذائية الأساسية وجعلها عرضة للآفات والأمراض.

المهندس الزراعي «خالد العبود» يشرح: «منطقة الرستن وتلبيسة كانت تعتمد تاريخياً على الزراعة البعلية، لكن تغيرات المناخ وموجات الجفاف المتتالية دفعا المزارعين قبل الحرب للتحول نحو زراعة الأشجار المثمرة كبديل أكثر مرونة. لكن هذه الأشجار التي استثمروا فيها سنوات، تم اقتلاعها بشكل ممنهج. اليوم، يعود المزارعون ليجدوا أنفسهم أمام خسارتين: خسارة الزراعة التقليدية البعلية التي لم تعد مجدية، وخسارة الاستثمار الطويل الأمد في الأشجار المثمرة».

تتشابك التحديات التي تواجه العائدين في شبكة معقدة تبدو أحياناً مستحيلة الحل. «مريم»، وهي شابة عادت مع عائلتها لزراعة أرضهم، تعدد هذه المعوقات: «الآبار الارتوازية دمرت أو طمرت، والكهرباء منقطعة لأسابيع، مما يعني عدم إمكانية ضخ المياه حتى من الآبار القابلة للإصلاح. الطرق الزراعية أصبحت كالمتاهات، والأسعار فلكية. كيف نشتري البذور والأسمدة وثمن وقود الجرارات يكاد يلتهم كل مدخراتنا؟».

غياب البنية التحتية الزراعية يشكل تحدياً آخر. لا وجود لشبكات ري حديثة، ولا مخازن تبريد للحفاظ على المحاصيل، ولا أسواق منظمة لتصريف المنتجات. حتى أبسط الأدوات الزراعية أصبح الحصول عليها مغامرة، كما يوضح المزارع «أبو ياسر»: «إذا احتجت لقطع غيار بسيطة للجرار، أو لبرغي معين، قد أضطر لقطع عشرات الكيلومترات ذهاباً وإياباً بين القرى والبلدات المجاورة على أمل العثور عليها. الوقت والجهد والمال الذي نضيعه في تأمين المستلزمات يفوق أحياناً قيمة المنتج نفسه».

رغم كل هذه التحديات، فإن الدعم الحكومي والمؤسسي للمنطقة يبقى محدوداً وغير كافٍ. «نايف الحمادة»، أحد الناشطين في مجال الإغاثة الزراعية بالمنطقة، يؤكد أن «ما يصل المنطقة من دعم لا يغطي حتى ١٠٪ من احتياجاتها الحقيقية. هناك جهود من بعض المنظمات الدولية في تقديم مستلزمات زراعية أو دعم نقدي، لكنها غير منتظمة ولا تستهدف كل المحتاجين. المزارع هنا يشعر بأنه يواجه المعركة وحيداً».

ويضيف: «المنطقة بأكملها تعاني من التهميش في الخطط التنموية. لم تدرج ضمن أولويات إعادة الإعمار، رغم أهميتها الزراعية الرئيسية وإمكانياتها الكبيرة. العائدون هنا لا يحتاجون فقط لدعم زراعي، بل يحتاجون لبرامج إعادة اندماج اجتماعي واقتصادي شاملة. هم لا يزرعون الأرض فقط، بل يزرعون الأمل من جديد».

لا يمكن الحديث عن التحديات دون ذكر الكابوس اليومي الذي يهدد حياة العائدين: الألغام والذخائر غير المنفجرة. تحولت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى حقول ألغام غير مرئية، تنتظر ضحيتها الأولى لتردد صدى المأساة من جديد. تقوم بعض الفرق المختصة بعمليات تطهير، لكنها بطيئة ولا تغطي كل المناطق بسبب محدودية كوادرها. كثير من المزارعين يضطرون للمخاطرة بزراعة أراضٍ لم تطهر بالكامل.

في وسط هذه الصورة القاتمة، تنتصب قصص صمود صغيرة كشموع تضيء درب العودة. «أم ياسر»، التي فقدت زوجها وأبناءها في الحرب، عادت مع بناتها لزراعة أرض العائلة. تقول بثبات: «هذه الأرض هي كل ما تبقى لنا. قد نموت جوعاً، لكننا لن نتركها مرة أخرى. نزرعها بقوتنا، ونسقيها بدموعنا، ولكننا سنُثمرها».

تجربة «عبد الكريم» تقدم نموذجاً للبدايات المتواضعة التي تحمل وعداً كبيرة. بعد عودته، لم يستطع زراعة كل أرضه، فبدأ بقطعة صغيرة، زرعها بالبقوليات التي تحتاج لمياه قليلة. ثم تعاون مع جيرانه في تجميع مدخراتهم واشتروا مضخة مياه تعمل على الطاقة الشمسية لبئر جماعي. يقول: «الوحدة قاتلة. عندما نتحد، نستطيع أن نفعل المستحيل. هذه المضخة ليست للري فقط، إنها تروي أملنا بالحياة».

رغم كل المعوقات، يرى المهتمون بالشأن الزراعي في المنطقة إمكانيات هائلة للنهوض. يقترح المهندس «العبود» رؤية مستقبلية تقوم على: «تحويل المأساة إلى فرصة. منطقة الرستن وتلبيسة مؤهلة لأن تكون نموذجاً للزراعة الذكية مناخياً والزراعة العضوية. طبيعتها وتربتها مناسبة لزراعة محصولات ذات قيمة مضافة عالية مثل الزعتر والكمون والأعشاب الطبية. بدلاً من العودة للزراعة التقليدية، يمكن تبني نماذج زراعية مستدامة تعتمد على تقنيات الري الحديثة، وتدوير المياه، والاستفادة من الطاقة الشمسية».

ويضيف: «المطلوب ليس فقط تقديم المساعدات العاجلة، بل وضع استراتيجية تنموية متكاملة للمنطقة تشمل إعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية، وتعبيد الطرق، وإصلاح شبكات الكهرباء، وتوفير مراكز دعم زراعي متنقلة، وإطلاق برامج تدريبية للمزارعين على التقنيات الحديثة. كما يجب العمل على ربط الإنتاج بالأسواق المحلية والعالمية، وتشجيع إنشاء تعاونيات زراعية تسهل عملية التسويق وتخفض التكاليف».

قصة مزارعي الرستن وتلبيسة هي قصة الإنسان السوري بامتياز: إرادة تطحن الصخر، وأمل يتحدى الموت، وحب للأرض يتجاوز كل حسابات المنطق. هم لا يحملون المعاول لزراعة الأرض فقط، بل ليحفروا بها طريقاً للعودة والكرامة.

وقد تكون التحديات جساماً، والمسافات طويلة، والجراح عميقة، لكنهم يعلمون أن أول الطريق يبدأ ببذرة، وأول العودة تبدأ بخطوة. وفي كل صباح، يقطع «أبو علي» ومعه المئات تلك المسافات الطويلة، ليس لأنهم يملكون اليقين بالنجاح، بل لأنهم يرفضون الاستسلام للفشل. الأرض التي عاشت معهم سنين الحرب، تستحق أن يعيشوا معها سنين السلام.

حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة درعا: تحديات وآمال في ظل المتغيرات

درعا/ رجاء مختار

يجلس أبو سامر على كرسيه المتحرك أمام منزله المتواضع، في محافظة درعا جنوبي سوريا؛ يراقب حركة الناس في الشارع. منذ إصابته في حادث قبل سنوات، أصبح يعتمد على كرسيه المتحرك للتنقل. رغم التحديات التي يواجهها يومياً، إلا أن أبو سامر لا يفقد الأمل. يقول بابتسامة: «الحياة تستمر، ونحن جزء منها». هذه الروح الإيجابية تعكس التغيرات التدريجية التي بدأت تشهدها حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة درعا.

في عام ٢٠٢٥، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة السورية الانتقالية عن خطة استراتيجية جديدة لذوي الإعاقة، تهدف إلى تحسين أوضاعهم في مختلف المجالات. تشمل الخطة توفير فرص التعليم والتدريب المهني، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية. كما تم إطلاق حملة توعية تهدف إلى تغيير النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز قبولهم ودمجهم في المجتمع.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة درعا. فبالرغم من التشريعات والقرارات الحكومية، لا يزال العديد من الأشخاص يعانون من نقص في الخدمات الصحية والتعليمية المتخصصة، وغياب التسهيلات الاجتماعية والبنية التحتية الملائمة. كما أن فرص العمل المتاحة لهم محدودة، مما يعوق اندماجهم الفعلي في المجتمع.

وفي هذا السياق، يطالب ناشطون ومختصون بإصلاحات عاجلة تشمل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل، وضمان حقوق ذوي الإعاقة وفقاً للاتفاقيات الدولية، لتعزيز دورهم وتمكينهم كجزء لا يتجزأ من المجتمع السوري.

من جهة أخرى، تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على إطلاق الخطة الوطنية لذوي الإعاقة للأعوام ٢٠٢٥-٢٠٢٧، بالتعاون مع منظمة اليونيسف وفريق كامبريدج التعليمي. تهدف هذه الخطة إلى وضع إطار سياسات شامل يضمن احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز بيئة شاملة للوصول العادل للتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وفرص التمكين، وتحسين إمكانية وصولهم إلى الأماكن العامة ووسائل النقل، والمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي خطوة إيجابية أخرى، عقدت وزارة التخطيط ورشة

عمل مع تجمع ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لإعداد تقرير سوريا الطوعي الثالث للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. تسعى هذه الورشة إلى تسليط الضوء على أهمية إدماج ذوي الإعاقة في جهود التنمية المستدامة، ومناقشة التحديات التي تواجه هذه الفئة وكيفية التغلب عليها.

ورغم هذه الجهود، يبقى الطريق طويلاً أمام تحقيق المساواة الكاملة لذوي الاحتياجات الخاصة في سوريا. فالتحديات التي يواجهونها تتطلب تعاوناً مستمراً بين الحكومة والمجتمع المدني، وتوفير بيئة شاملة تتيح لهم المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة. إن التزام الحكومة بتنفيذ القوانين والبرامج المخصصة لذوي الإعاقة هو خطوة مهمة، ولكنها تحتاج إلى متابعة حثيثة وتقييم دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

لا تعتبر حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة مجرد مطالب، بل هي حقوق إنسانية يجب أن تُحترم وتُنفذ. ومن خلال تكاتف الجهود، يمكن تحقيق مجتمع أكثر شمولاً وعدالة، يضمن لكل فرد فيه فرصة الحياة الكريمة والمشاركة الفعالة.

أزمات العاملين في الساحل.. توقف رواتب الأطباء وفصل جماعي لمئات العمال يثير الاحتجاجات

اللاذقية/ يوسف علي

تشهد مناطق الساحل السوري منذ مطلع تشرين الأول الجاري موجة من الاحتجاجات والغضب بين العاملين في القطاعين الصحي والصناعي، نتيجة تراكم الأزمات المعيشية والإدارية، والتي كان آخرها تعليق صرف الرواتب لفترات طويلة وفصل مئات الموظفين في قرارات وصفها كثيرون بأنها صادمة وغير مبرّرة.

وفي دمشق، نظم عشرات الأطباء وقفة احتجاجية أمام مبنى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، مطالبين بصرف رواتبهم المتوقفة منذ أكثر من عشرة أشهر، رغم وجود قرار رسمي صريح ينص على استمرار صرف الرواتب، ويعمل هؤلاء لوزارة الدفاع والمكلفين بالعمل في مشافي وزارة الصحة، منذ نحو خمسة أشهر من دون أي مقابل مالي، ما جعلهم يواجهون ضغوطاً مالية هائلة، خصوصاً مع تحمّلهم تكاليف الحياة الباهظة ورعاية أسرهم.

أحد الأطباء المشاركين في الوقفة، والذي طلب عدم ذكر اسمه، قال: «نحن نحب عملنا ونؤدي واجبنا تجاه المرضى، لكن لا يمكن لأحد أن يعيش بلا راتب لأكثر من عشرة أشهر. البعض منا لديه قروض ومستحقات لأسرنا، ووضعنا أصبح لا يُطاق». وأضاف طبيب آخر: «الأمر لم يعد مجرد قضية مالية، بل أصبح مسألة كرامة مهنية وأكاديمية. نطالب بإنهاء حالة الالتباس بين وزارتي الدفاع والصحة، وضمان حقوقنا القانونية والإدارية».

من جانبها، استجابت الأمانة العامة للرئاسة للوقفة الاحتجاجية، إذ التقت عدداً من الأطباء واستمعت لشكاواهم، وأبدت استعدادها للتعاون معهم ووعدت بإنصافهم في أقرب وقت ممكن.

وقد وصف أحد المشاركين اللقاء بأنه «إيجابي نسبياً»، لكنه أشار إلى أن التحدي الأكبر هو تحويل هذه الوعود إلى قرارات تنفيذية فعلية تضمن حقوق الأطباء المالية والإدارية والأكاديمية، وليس مجرد تصريحات إعلامية».

وفي الوقت نفسه، تشهد محافظة اللاذقية وجبلة تصعيداً آخر، إذ أصدرت الشركة العامة للغزل والنسيج قراراً في التاسع من تشرين الأول بإنهاء خدمة ٢٣٤ عاملاً وعاملة، بعد يوم واحد فقط من فصل ٤٩ عاملاً آخرين، ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٨٣ عاملاً خلال ٤٨ ساعة فقط.

وغالبية هؤلاء العمال المفصولين من السكان المحليين الذين قضوا سنوات طويلة في الخدمة، ما جعل القرار صادماً لهم ولأهاليهم، إذ اعتبره كثيرون بمثابة «نكسة مهنية واجتماعية».

أحد العمال المفصولين من معمل جبلة قال: «خدمت هذه المنشأة منذ أكثر من عشرين عاماً، ولم أتعرض لأي إنذار أو تقييم سلبي، وفجأة وجدت اسمي ضمن قائمة الفصل. نحن لا نعرف سبب هذا القرار ولا من المسؤول عنه».

وتشير تقارير محلية إلى أن هذه القرارات تأتي في وقت تشهد فيه الشركة تحديات إنتاجية كبيرة، لكن مراقبين يرون أن الفصل الجماعي بهذه السرعة وفي ظل غياب خطة واضحة لإعادة توزيع المهام أو تدريب العمال الجدد، يمثل سياسة غير مدروسة قد تؤثر سلباً على جودة العمل والإنتاجية.

وقد أعرب ناشطون محليون عن غضبهم من هذه القرارات على مواقع التواصل الاجتماعي، معتبرين أن هذه السياسة «تفتح الباب أمام تمييز وظيفي ومناطقي»، ودعوا الجهات الرسمية إلى فتح تحقيق عاجل في أسباب الفصل الجماعي ومراجعة الأوضاع القانونية للعاملين.

ويعكس ما يحدث في القطاعين الطبي والصناعي تراكم الضغوط المعيشية والإدارية في المؤسسات الحكومية، حيث يتفاقم معاناة العاملين بين تأخر الرواتب، وتراجع قيمة الأجور، وتسريح العمال دون وجود بدائل واضحة أو خطط إصلاحية، ما يؤدي إلى فقدان الثقة في تلك المؤسسات.

ووفقاً لمراقبين اقتصاديين، فإن استمرار هذه السياسات سيؤدي إلى هجرة الكفاءات الطبية والصناعية، وتراجع مستوى الخدمات العامة، خصوصاً في المناطق الساحلية التي تعتمد بشكل كبير على هذه القطاعات.

ويضيف أحد الخبراء في الشؤون الاقتصادية: «هذه الأزمات ليست مجرد أحداث عابرة، بل هي انعكاس لأزمة أعمق في الإدارة المالية والإنتاجية في مؤسسات الحكومة. بدون إصلاحات جذرية تضمن حقوق العاملين وتحسن إدارة الموارد، ستتفاقم هذه المشاكل ويصبح الحل متأخراً».

ويؤكد عدد من الأهالي أن ما يحدث ينعكس مباشرة على المجتمع المحلي، إذ أن توقف رواتب الأطباء يؤثر على جودة الخدمات الصحية، وفصل العمال من معامل الغزل والنسيج يضاعف نسب البطالة ويزيد من الضغط على الأسر المحلية. وقال أحد أهالي اللاذقية: «العمال الذين فُصلوا هم عماد مجتمعنا، وعندما تُسحب حقوقهم أو يُستبدلوا بآخرين دون خبرة، فإن ذلك يؤثر علينا جميعاً، ليس فقط على المستوى الاقتصادي بل على المستوى الاجتماعي والنفسي».

وفي ظل هذه الأزمات، يبقى العاملون في انتظار إجراءات رسمية عملية تضمن حقوقهم، مع مطالب واضحة بإنهاء التباسات الوضع القانوني والإداري، وصرف الرواتب المتأخرة، وتوضيح أسباب الفصل الجماعي للعمال، ووضع خطط بديلة تضمن استقرار الإنتاج وجودة العمل.

حماة تواجه العطش.. الآبار بين الاستنزاف والتلوث وتحديات الاستدامة

حماة/ جمانة الخالد

تعيش محافظة حماة أزمةً مائيةً مركبة تتشابك فيها العوامل الطبيعية مع الاقتصادية والفنية، حتى باتت المياه هاجساً يومياً لأغلب سكان المدينة وريفها. فبعد سنوات من التراجع في معدلات الأمطار وازدياد الطلب بسبب الكثافة السكانية والنزوح، أصبحت الآبار الجوفية تشكل الشريان الأهم لتأمين المياه، لكنها في المقابل تواجه تهديدات حقيقية نتيجة الاستنزاف العشوائي، والتلوث، وارتفاع كلفة التشغيل، وضعف البنية التحتية التي تهدر القسم الأكبر مما يُستخرج من مياهها. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تبرز الحاجة إلى وقفة جادة لمعالجة واقع الآبار في حماة، وإعادة تنظيم استخدامها بما يضمن استدامتها كمصدر حيوي للحياة والزراعة.

تشير التقارير المحلية إلى أن جزءاً كبيراً من الآبار المنتشرة في حماة يعاني من انخفاض إنتاجي حاد، خصوصاً في المناطق الشرقية والغربية من المحافظة، مثل سلمية، ومحردة، وصوران، والسقيلبية. ففي هذه المناطق، كانت الآبار تضخ المياه لست أو ثماني ساعات يومياً قبل بضع سنوات، أما اليوم، فالكثير منها لا يعمل إلا لفترات قصيرة لا تتجاوز نصف ساعة، لتنتج كميات محدودة بالكاد تكفي لتعبئة خزان منزلي واحد. وتؤكد مجالس محلية في الريف الحموي أن بعض الآبار خرجت عن الخدمة تماماً بسبب هبوط منسوب المياه الجوفية أو تعطل المضخات نتيجة نقص الوقود والكهرباء، فيما تعمل آبار أخرى بطاقة منخفضة لا تتجاوز ربع قدرتها الأصلية.

ويقول خبراء المياه في المحافظة إن هذا التدهور لم يحدث فجأة، بل هو نتيجة سنوات طويلة من سوء الإدارة المائية، وتوسع الحفر غير المنظم، وتراجع الأمطار بشكل واضح. كما أن تزايد عدد الآبار الخاصة غير المرخصة فاقم من الضغط على المخزون الجوفي، إذ تشير التقديرات إلى أن في محافظة حماة نحو تسعة آلاف بئر، أكثر من أربعة آلاف منها غير مرخصة، وهي تُستغل غالباً من دون رقابة فنية أو قيود على كميات الضخ. هذا الواقع أدى إلى انخفاض حاد في المنسوب المائي، بل وجفاف تام في بعض المناطق الزراعية التي كانت تعتمد على المياه الجوفية لري محاصيلها الأساسية.

المهندس الزراعي حسن عبد الغفور يؤكد أن الكلفة التشغيلية المرتفعة تشكل عبئاً إضافياً على تشغيل الآبار العاملة، خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار الوقود وصعوبة تأمين الكهرباء. فالمضخات تحتاج إلى تشغيل متواصل لتأمين كميات مناسبة من المياه، لكن الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي تجعل العمل متقطعاً وغير مستقر، بينما يؤدي الاعتماد على المولدات إلى تضاعف النفقات. ويضيف عبد الغفور أن البنية التحتية القديمة في شبكات النقل والتوزيع تتسبب بهدر كبير للمياه، إذ تتسرب كميات كبيرة قبل أن تصل إلى المستهلكين، ما يجعل كفاءة منظومة الضخ ضعيفة للغاية.

وبحذر الخبراء من أن استمرار الاعتماد على الحفر العشوائي دون تنظيم سيقود إلى تدهور خطير في نوعية المياه. فقد سُجّلت في السنوات الأخيرة حالات تلوث جرثومي وكيميائي في عدد من الآبار بسبب اختلاطها بمياه صرف صحي غير معالجة أو بتسربات من سطح الأرض إلى الطبقات الجوفية، خصوصاً في المناطق التي تعرضت لأعمال عسكرية أو دمار في شبكات الصرف. ويشير عبد الغفور إلى أن بعض الأهالي يستخدمون الآبار بشكل خاطئ لتصريف مياه الأمطار أو المخلفات المنزلية، ما يزيد من خطر التلوث ويؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة وتدهور جودة المياه.

أما من الناحية الزراعية، فإن انخفاض إنتاجية الآبار يهدد بشكل مباشر الأمن الغذائي المحلي، إذ يعتمد معظم مزارعي حماة على المياه الجوفية لري محاصيل القمح والخضراوات والأشجار المثمرة. ومع تراجع الضخ، يضطر المزارعون إلى تقليص المساحات المزروعة أو اللجوء إلى مصادر مياه أقل جودة، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع الأسعار، فضلاً عن زيادة معدلات الفقر في الأرياف. ويقول عبد الغفور إن بعض المزارعين تركوا أراضيهم بسبب ارتفاع تكاليف الضخ والصيانة، ما ينذر بخسائر اقتصادية متراكمة.

وتشير مديرية الموارد المائية في حماة إلى أن الطاقة الإنتاجية للآبار الاحتياطية في المدينة لا تكفي لتغطية أكثر من خمسة بالمئة من الاحتياجات اليومية للسكان، ما يجعلها مصدراً مساعداً فقط لا بديلاً عن الشبكة العامة. ومع ذلك، تؤكد المديرية أنها تعمل على إعادة تأهيل بعض الآبار وصيانتها بالتعاون مع وزارة الموارد المائية لتكون جاهزة في حالات الطوارئ، كما يجري العمل على تركيب مضخات تعمل بالطاقة الشمسية لتقليل الاعتماد على الوقود.

وتوضح خبيرة التنمية البشرية لبنى صالح أن الأزمة المائية في حماة ليست تقنية فحسب، بل هي أيضاً سلوكية وتنظيمية، مشيرةً إلى أن ترشيد الاستهلاك أصبح ضرورة وطنية. وتدعو إلى إطلاق حملات توعية في المدارس والأحياء والمجالس المحلية لشرح خطورة هدر المياه وتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الأعطال والتسربات. كما توصي بتدريب كوادر محلية لصيانة الآبار وإدارة عملها بشكل دوري، بحيث يتم تقليل الأعطال وتخفيض الفاقد المائي.

ويرى الخبراء أن مواجهة أزمة المياه في حماة تتطلب استراتيجية شاملة تتضمن خطوات واضحة، منها: حصر جميع الآبار العاملة وغير العاملة في سجل مائي موحد، وتحديد عمق كل بئر وقدرته الإنتاجية، وفرض رقابة دقيقة على عمليات الحفر الجديدة، إضافة إلى تحديث شبكات النقل والتوزيع القديمة للحد من التسرب، واعتماد تقنيات حديثة مثل الضخ الذكي والمضخات العاملة بالطاقة المتجددة. كما يدعون إلى دعم مشاريع حصاد مياه الأمطار، وإعادة استخدام المياه المعالجة في الري، وتوسيع التعاون بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية لمراقبة أداء الآبار.

ويؤكد مهندسون في مؤسسة المياه أن الآبار في حماة ما زالت تمثل جزءاً ضرورياً من منظومة الحلول المائية، لكنها ليست كافية وحدها لتأمين الاحتياجات المتزايدة. فبدون إدارة رشيدة واستثمار فعّال، ستبقى هذه الآبار عاجزة عن أداء دورها الاستراتيجي في مواجهة الجفاف. وإذا أرادت حماة أن تتجاوز محنتها المائية، فعليها أن تتعامل مع الآبار لا كمصدر طارئ فحسب، بل كأصلٍ يجب الحفاظ عليه عبر التخطيط المستدام، والرقابة الدائمة، وتطوير البنية التحتية، وإلا فإن العطش سيبقى شبحاً يهدد حاضر المحافظة ومستقبلها.